موقف ابن جِنِّي من الضرورة الشعرية،والمعنى للاستشهاد بشعرالمحدثين- دراسة نحويّة

د/ إبراهيم أحمد سلّام الشيخ عيد

أستاذ النَّحو والصرف المشارك، قسم اللغة العربية

كليّة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأقصى، غزة- فلسطين.

alsheikhed@hotmail.com

المستخلص:

يتناول البحث الموسوم بـ "موقف ابن جِنِّي من الضرورة الشعرية، والمعنى للاستشهاد بشعر المحدثين- دراسة نحويّة" بالدراسة والتحليل بطريقة وصفيّة تحليليّة تقوم على معرفة ما يتصل بحياة شخصيّة من ألمع الشخصيات العِلميّة وأقواها أثراً في تاريخ العلوم اللُّغَويّة عند العرب في القرن الرابع الهجريّ، فابن جِنِّي صاحب مدرسة التوسع في اللغة عن طريق القياس، وهو من المؤيدين لقضية المعنى للاستشهاد بشعر المحدثين طالما وافقت الأصل في اللغة العربية؛ ومجالها علم المعاني، أما الألفاظ فخاص بالاستشهاد بشعر القدماء. وعند قراءته للنص الشعري يعتمد على التفسير والتأويل؛ لأنَّ الشعر مصدر من مصادر اللغة والنحو.ولمّا كانت لغةُ الشِّعر لا تخضع في كثير من الأحيان لضوابط اللُّغَويّين وأقيسَتِهم سَمَّوا الظواهرَ اللُّغَويّة الخارجةَ على هذه الأقيسة والضوابط ضروراتٍ إذا كانت في شعر القدماء، وأخطاءً وضعفاً إذا كانت في شعر المُحدَثين.لهذا سيدرس الباحث في بحثه موقف ابن جني من الضرورة الشعريّة، والمعنى.

الكلمات الدالّة: ابن جِنِّي، المعنى ، الضرورة الشِّعرية ، المُحدَثين.

مقدمة:

القرنُ الرابع الهجريّ عصرُ تألُّقِ الثقافة العربية، ونشاط الحركة الفكريّة فيه وُلِدَأبو الفتح عثمان ابنُ جِنّي (٣٢١هـ/٩٣٣م)، ونشأ بالمَوْصِل، وتلقَّى مبادئَ التعلُّم فيها، ونقَل عن سيبويه، وعن أستاذه أبي عليّ الفارسي، وعن غيرهما من علماء البلدَين(ابن جِنِّي، ١٩٩٠،مقدمة المحقق ج١/ص٥٤)، وهوواسع الرواية والدراية في اللغة، وتصدَّر للتدريس في مسقط رأسه؛ وذلك لنبوغه المبكِّر وعبقريّته الفذّة، وهو صاحب مدرسة التوسُّع في اللغة عن طريق القياس، ولهُ شرحان في شعر المتنبّي: أحدهما كبير سمَّاه "الفَسْر"، والثاني سمَّاه "الفتح الوهبي على مشكلات المتنبّي"، والشرح الثاني يُعَدُّ قراءةً أخرى لشِعر المتنبّي؛ لِذا كان كثيراً ما يحيل فيه إلى شرحه "الفَسْر"(ابن جِنِّي، ١٩٩٠،مقدمة المحقق ج١/ص٢٣-٢٤)، وكان المتنبّي يعجب بأبي الفتح وذكائه وحذقِه، ويقول: هذا الرجل لا يعرف قدرَه كثيرٌ من الناس، وهو أعرَف بشِعري، وأيُّ ثناء أكبر من هذا عندما يقال في أبي الفتح مثلُ هذا؛ وهو بعد في سنِّ العشرين من عمره وما بعدها بقليل(ابن جِنِّي،٢٠٠٤،ج١/ص١١٩)، ويقول السيوطي: كان ابنُ جِنِّي في التصريف إماماً لا يشُقُّ غبارُه(السّيوطي، ١٩٩٨،ج١/ص١٣٢).

وقال عنه ياقوت الحموي: "هو من أحذق أهل الأدب، وأعلَمِهم بالنَّحو والتصريف"(الحموي، ١٩٩٣،ج٤/ص١٥٨٥)، و قال عنه ابن مضاء القرطبيّ: "أكبر أئمة النَّحو بعد الخليل و سيبويه"(ابن مضاءالقرطبي،١٩٨٦،ص٨٦).

مصنفاته: تركَ ابنُ جِنِّي للأجيال بعدَه من مصنفاته ما بلغ(٦٧) سبعةً وستين مصنَّفاً في العلوم المتنوعة: نحو وصرف ولغة وشِعر وقراءات(ابن جِنِّي،١٩٩٠،مقدمة المحقق ج١/ص٦٢-٧٠).

وفاته: يقول ابن العماد الحنبليّ:"تُوفِّي يومَالجمعة ثامن عشر من صفر ببغداد، سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة في خلافة القادر بالله(ابن العماد الحنبلي، ١٩٨٠، ج٣/ص١٤١، وابن الأنباري، ١٩٥٩،ج١/٢٤٦).

أهمية البحث: تكمُن أهمية البحث في كونها تتناولموقفَ ابن جِنِّي من الضرورة الشعرية، والمعنى للاستشهاد بشعر المُحدَثين-دراسة نحويّة، الذي لا بُدَّ أن توافق الأصلَ في العربية، و ما لم يوافقِ الأصلَ فهو اللَّحن والخطأ والضرورة، وكذلك موقفه من الاستشهاد بشِعر المُحدَثين الذي مجاله علم المعاني؛ أمَّا مجال الألفاظ فخاصٌّ بالاستشهاد في شعر القدماء.

سبب اختيار البحث:برزت فكرة هذا الموضوع عند الباحث بعد دراسته كُتبَ ابنِجِنِّي، والوقوف على طريقة تناوله للنَّحو والصرف، واللغة، وقوله للشعر، والقراءاتالمتعدّدة، وعدم وجود دراسات عُنيت بهذا الموضوع بشكل مباشر ومستقل، وظهر فيه موقف ابن جِنِّي من الضرورة الشِّعرية، وموقفه من الشعراء المحدثين،ومدى التزامهم بالاستشهاد الشِّعري بإطارَيه: الزمانيِّ والمكانيِّ، ومن ثنائيّةالمعنى واللفظ.

مشكلة الدراسة: يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:
- ما موقف ابن جِنِّي من الشِّعراء القدامى والمُحدَثين من الاستشهاد اللُّغَويّ؟ وثنائيّة المعنى واللفظ؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى الوقوف على جهود ابن جِنِّي المتعدّدة في فروع اللغة العربية من: نحو وصرف ولغة وشعر وقراءات.

الدراسات السابقة:كانت الدراسات السابقة متعدِّدة، وجمعت بين النظرية والتطبيق؛ ومنها:
- ضرورة الشِّعر، أبو سعيد السِّيرافي، تحقيق: د.رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان،١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- لغة الشِّعر-دراسة في الضرورة الشِّعرية، د.مُحَمَّد حماسة عبد اللطيف، الطبعة الأولى ، دار الشروق، مصر،١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- مستويات التحليل اللُّغَويّ عند ابن جِنِّي من خلال كتابه:"الخصائص"-الدكتور/دوكوريماسيري، مجلة جامعة المدينة العالمية(مجمع)- ماليزيا، العددالسادس، مايو ١٤٦٠هـ/٢٠١٣م.

- الرؤية اللُّغَويّة عند ابن جِنِّي في "الخصائص" قراءة جديدة في ضوء الدرس اللُّغَوي المعاصر، الدكتور/مالك ياسين، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، اللاذقية- سوريا، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد(٤١)، العدد(الثالث)،١٤٤١هـ/٢٠١٩م.

منهج البحث: اعتمد الباحث المنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ؛ ليظهر الدرس النَّحويّ للغة العربية في هذا المجال خلال القرن الرابع الهجري.

حدود الدراسة:اقتصَرتِ الدراسةُ على تتبّع مواقف ابن جِنِّي من الشِّعراء، وموقفه من الضرورة الشعرية، ونظرته للَّفظ والمعنى، ومدى التزام الشِّعراء بالإطارَين: الزمانيّ والمكانيّ للاحتجاج اللُّغَويّ، وظهر ذلك من خلال كتبه: الخصائص، والفَسْر، وسرّ صناعة الإعراب، والفتح الوهبي على مشكلات المتنبّي...إلخ.

خطوات الدراسة:وفقاً للمادة العلمية، وطبيعة البحثقُسم البحث إلى مبحثَين: المبحث الأول: موقف ابن جِنِّي من الضرورة الشِّعريّة. والمبحث الثاني: موقف ابن جِنِّي من المعنى،وتلاهما الخاتمة، والهوامش، والمصادر والمراجع.

المبحث الأول- موقف ابن جِنِّي من الضرورة الشِّعريّة

يغلب على قراءة ابن جِنِّيلنَّصّ الشِّعريّ التفسير والتأويل، وغاية هذه القراءة الصحّة اللُّغَويّة في بنية الكلمة، وتركيب الجملة والشِّعر؛لأنَّ الشِّعرَ مصدر من مصادر اللغة والنَّحو؛ واعتمد اللُّغَويّون عليه في السماع عن العرب، خاصّة منذ نشأته؛ إذ كان موضع الاستشهاد في مجال تقعيد قواعده،ونظر النَّحويّون إلى الشِّعر في إطارَيه: الزماني والمكاني؛ فمِن جهة حدَّدوا زمن الاستشهاد بالشِّعر حتى منتصف القرن الثاني الهجري، ولم يتخذوا شعرَ من عاش بعد هذا التاريخ مجالاً لاستشهادهم؛لأنَّهم عدُّوا لغةَ شعرائه قد خالطَتِ اللَّحنَ والعجمة، ولربّما تأثرت بهما، ومن جهة المكان كان الشِّعرُ البدويّ هو المجالَ الأنسبَ لاستشهاد النَّحويّين؛ فكلّما كان الشِّعر بدَويّاً متوحشَ البيئة كان أقربَ إلى النَّقاء اللُّغَويّ عندهم وصالحاً للاستشهاد النَّحويّ؛ فإذا خالط المدينة فسَدَ ولَانَ، وفي هذه الحالة شكَّكُوا بفصاحته، وتوقفوا مُرتابين منه. وقد خضعَتِ الظواهرُ اللُّغَويّة في الشِّعر إلى سماع النَّحويّين وقياسهم كما خضعت الظواهر اللُّغَويّة الأخرى في النثر، وكان للُّغويّين مواقفُ من الشِّعر لكنها تتفق في عدم الاستشهاد، والعناية بشعر المُحدَثين الذين كانوا بعد القرن الثاني الهجري منذ بشار بن بُرد، وأبي نُوَاس، وما جاء بعدهما من العصور الشِّعرية، ولمّا كانت لغةُ الشِّعر لا تخضع في كثير من الأحيان لضوابط اللُّغَويّين وأقيسَتِهم سَمَّوا الظواهرَ اللُّغَويّة الخارجةَ على هذه الأقيسة والضوابط ضروراتٍ إذا كانت في شعر القدماء، وأخطاءً وضعفاً إذا كانت في شعر المُحدَثين، ولهم فيها مواقفُ تتراوح بين التشدُّدِ واللِّين في قَبولها وتأويلها. ونستطيع أن نحذوَ موقف الخليل بن أحمد الفراهيديّ الذي جعل"الشُّعراءَ أمراءَ الكلام يصرفونه أنّى شاءوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من الناطقين"(القرطاجِنِّي، ١٩٦٦، ص١٤٣).

وجاءت عبارة "الكتاب" التي بنَى عليها موقفه من لغة الشِّعر وضروراته: "اعلم أنَّهُ يجوز في الشِّعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبِّهونه بما ينصرف من الأسماء؛لأنَّها أسماء، كما أنَّها أسماء، وحذِف ما لا يحذف، يشبهونه بما قد حُذف واستعمل محذوفاً"(سيبويه، ١٩٩١،ج١/ص٢٦)، وقد

فهم ابنُ جِنِّي عبارةَ سيبويه في "الكتاب": "وليس شيء يضطَرّون إليه إلّا وهمْ يحاوِلون به وجهاً"(سيبويه،١٩٩١، ج١/ص٣٢)،وهذا فهمٌ خاصٌّ سارَ عليه في التعبير عن فكره اللُّغَويّ في مجال الضرورة خاصة، وفي تفسير وتعليل ما وصفه غيره بالشذوذ في مجال القراءات القرآنية، وخصّص مصنّفاً في ذلك سمَّاه "المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها" اتّسع فيه، وأبدع في كثير من الأحيان بإيجاد العلل والحجج لإثبات قدرات اللغة العربية وسعتها وشجاعتها في التعبير، وتأصلت واتسعت فكرة القياس لدى ابنِ جِنِّي؛ ممَّا انعكس على موقفه من الشعر وقراءته، والنظر في لغته، وإنَّ قراءتَه للشعر امتدادٌ ناضجٌ لقراءة المبرِّد؛ فكما عُنيَ المبرِّدُ بالشِّعر المُحدَث واستشهد به في مجال المعاني، وضمنَه كتبه، عُني ابنُجِنِّي-أيضاً- بالشِّعر المُحدَث، خاصة بشعر أبي نُوَاس، وشعر أبي الطيّب المتنبّي؛ بل قرأه عليه، وهي صفة لهذا اللُّغَويّ لم تكن لدى سابقيه؛ فكان يذكرُ الشاعر معجباً به وبفصاحته، ويروي أقوالَه في تفسير شعره نصّاً حيناً ومعنًى أحياناً، ومن أقواله في هذا المجال: " هذا ما حصّلته عن المتنبّي وقت القراءة عليه"(ابن جِنِّي، ١٩٧٣،ص٣٢)، و"هذا جوابه، وقد سألتُه عن هذا وقت القراءة"(ابن جِنِّي، ١٩٧٣، ص٩٨-١١٢)، و"حدَّثني المتنبّي شاعرُنا وما عرفتُهُ إلا صادقاً"(ابن جِنِّي، ١٩٩٠، ج١/ص٢٤٠)، وإنَّ قراءتَه لِشعر المتنبّي كانت قراءة لُغَويّة يغلب عليها الشرح والتأويل؛ فهي بالمفهوم النَّقدي تختلف عن قراءة الشاعريّة*(١)أو الخالقة(السعدني، ١٩٨٧، ص١٢٤) التي تحاول أن تعيدَ تشكيل النَّص المقروء وفقَ فهم الناقد وتصوّرِه وقدرتِه على تمثّل تجربة الشاعر وإعادتها؛ فقراءة ابن جِنِّي للشعر قراءة شرح لمفردات اللغة، ثم بيان معنى كل بيت وتأويله بإيجاز أو بشيء من الإطناب وفق الموضع المشروح؛ خصوصاً إذا كان النَّصُّ يحتمل غير قراءة(ابن جِنِّي، ٢٠٠٤، ج١/ص٣٧٠)،وقد أوضح منهجَه في شرحه الكبير لديوان المتنبّي "الفَسْر"، قال: "أذكرُ ما كان شجرَ بيني وبينه من المباحثة وقت قراءتي ديوانَه عليه سوى ذلك ممّا أحضرهُ من تلخيص وإيضاح وشاهد ونظير يكونان سبباً في الإفصاح، وأذمُّ شاردَ لفظه، وأميّز ما يداخل قوةَ الصنعة من نقص في بعضه، وأشرح جميع ما يلتبس من شعره وأقرُّه كلّاً-بإذن الله- في مقرِّه، ولا أدَعُ مشكلاً من إعرابه إلا فسّرتُه"(ابن جِنِّي، ٢٠٠٤،ج١/ص٤٠١).

وقد ذكر عبدُ القادر البغدادي في خزانة الأدب:"أنَّ العلماءَ قسموا الشُّعراءَ الذين يُستشهدُ بأشعارهم إلى طبقات أربع: الطبقة الأولى: الشُّعراء الجاهليّون، والثانية: المخضرمون، والثالثة: المتقدّمون، والرابعة: المولَّدون، ويقال: المُحدَثون، وهم من بعدهم إلى زماننا؛ كبشَّار بن بُرد، وأبي نُوَاس؛ فالطبقتان الأُوليان يُستشهد بشعرهما إجماعاً، وأمَّا الثالثةُ فالصَّحيح صحَّةُ الاستشهاد بكلامها، وأمَّا الرَّابعةُ فالصَّحيحُ أنَّهُ لا يُستشهدُ بكلامها مُطلقاً، ويتوقَّفون عند إبراهيم ابن هَرْمة (ت١٧٦هـ)"(البغدادي، ١٩٣٠، ج١/ص٦).

موقفه من الشِّعر المُحدَث: كانت نظرة ابن جِنِّي إلى شعر المُحدَثين والمولّدين تنبع من فهمه الخاصّ المختلف لعبارة سيبويهِ في الكتاب المذكورة سابقاً، وفي ضوئه فسَّر ما كان فيه من ظواهرَ لُغَويّة، وبه كان إعجابه بقُدرات المبدعين القدماء، فقد صنف فيهم ثلاثة كتب، أحدها: في تفسير أرجوزة أبي نُوَاس، واثنان منها: في شرح شعر المتنبّي؛ فضلاً عمّا نثره من أقوال وآراء في كتبه وخصوصاً كتابه:"الخصائص"،وقد مال ابن جِنِّي اللُّغَويّ بذَوقه وثقافته إلى المحافظة على سلامة اللغة من الشِّعر، وإلى ما توافرت فيه شروط الفصاحة؛ لكنَّه كان أكثر مُرونة بين لُغَوِيِّي عصره في تقبُّل المحدث؛ فالشِّعر القديم اتخذه مجالاً للاستشهاد اللُّغَويّ والنَّحويّ، لكنَّه لم يُهمِل المُحدث الذي عاش أصحابه في عصر الاستشهاد، وأكثر من قَبوله، والاهتمام به متخذاً إيّاه مجالاً لإظهار قدرته في تحليل النَّص وبيانه، وكان في مجاله المعاني والصور إلى جانب القديم، وهو كثير الإطراء لكثير من نماذجه، والاهتمام بالشِّعر

المحدث وشرحه والاستشهاد به في مجال المعاني؛ وقد دفعَ اهتمام ابن جِنِّي بأبي نُوَاس والمتنبّي إلى تأليف ثلاثة كتب في شرح أشعارهم. وكان اللُّغَويّون -قبلَه- يتناولون شعر الشِّعراء -وخصوصاً المُحدَثين منهم- بالنقد والتقويم والتغليط أحياناً، وكانت الخصومة قائمة بين اللُّغَويّ والشاعر، فالمناظرة حادَّة منذ عبد الله بن أبي إسحاقالحضرميّ،والفرزدق، ثم أبي عَمرو بن العلاء مع ذي الرُّمَّة، وغيره، ثم الأصمعيّ، وعلي بن أبي عبيدة مع الكُمَيت والطرمَّاح، وعمارة بن عَقيل، وابن مناذر، ثم المبرِّد مع شعراء عصره أو مَن سبقهم(ابن جِنِّي، ٢٠٠٤، ج١/ص٤٦)،أمَّا ابنُجِنِّي فقد كسر الحاجزَ بين اللُّغَويّ والشاعر، واتصل بالمتنبّي اتصالَ إعجاب، وقرأ شِعره عليه، ثم شرحه بكتابَين، وكان يرى في أثناء شرحه عن المتنبّي تفسيره لشِعره، واستشهد بشعر له بعد ذِكره... قائلاً: "ولا تستنكر ذِكرَ هذا الرجل -وإن كان مولّداً- في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه ولطف متسرّبه؛... وكان المبرِّد -وهو كثير التعقّب لجلّة الناس- احتجّ بشيء من شعر أبي تمّام في كتابه:"الاشتقاق"، لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه... وإيّاك والحنبليّة...؛فإنَّها خُلُق ذميم، ومطعم على عِلّاته وخيم"(ابن جِنِّي،١٩٩٠،ج١/ص٢٥-٢٦)،وقال في تفسير"أرجوزة أبي نُوَاس" بعد استشهاده بشعر الراعي النميريّ"،وهذا معنًى مطروقٌ يطول استقصاؤه، وآخر مَن لاذَ به من المُحدَثين المتنبّي، وهو قريع دهره في الشِّعر، ونسيج وحده لا يختلف اثنان ممَّن يوثق بفهمه ومعرفته وجودة نقد الشِّعر في رصانة لفظه، ومخترع كثير من معانيه، ولو تناسب شعر لَلَحِقَ الصدر من المحدَثين وجاوز كثيراً منهم"(ابن جِنِّي، ١٩٧٩، ص٤٠)، وبلغ إعجابُه بالمحدث وإنصافه لِجيده إلى اتخاذ موقف لُغَويّ جريء، وهو إباحته القياس المخالف للمسموع لمن يحتاج إليه، ففي كلامه عن تعارض السماع والقياس والتكلّم بخلاف ما جاء في لغة العرب إذا أدّى إليه وجهاً من القياس؛ فهذا الخلاف يُعَدُّ ضرورة الشِّعر على وجه من الوجوه يحمل عليها مَن قد أباحه للشاعر المولّد أو الساجع مادام على قياس العرب(السيد ،١٩٧٩، ص٣٦-٣٧).

وعاش ابنُ جِنِّي في أواخر عهد السماع،لقول عباس حسن: "إنَّ العرب الذين يوثق بعربيّتهم، ويستشهد بكلامهم-عرب الأمصار- إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع"(عباس حسن، ١٩٦٦، ص٢٤)*(٢)"ورد هذا النص في الجزء الأول(ص٢٢٠) من مجلة مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة، ١٣٥٣ هـ-١٩٣٤م ، وحجّته في التحديد أنَّ لغة العرب ظلَّت سليمةً في بواديهم حتى نهاية القرن الرابع الهجري، وفي حواضرهم حتى نهاية القرن الثاني الهجري، وأنَّ ما ظهر من اللَّحن والخطأ خلال تلك الفترة ضئيل، يمكن الإغضاء عنه، والتيسير بإغفاله؛ تجنُّباً لمشكلات تعوق اللغة؛ وتوقف تقدّمها والاستفادة منها،واستعماله بسعة في تفسيره لقضايا النَّحو، واللغة، وفي قضية الضرورة الشِّعرية؛ باعتبارها استعمالاً خاصّاً للّغة أو باعتبارها من لغة الشِّعر، وقد تمسَّك ابنُ جِنِّي بمقولة أبي عثمان المازني:"ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"(ابن جِنِّي، ١٩٩٠، ج١/ص٣٥٨).وحاول ابنُ جِنِّي أن يُعمِلَ فكرَه الخصبَ وجهوده الواسعة في اللغة في سلوك مذهب التأويل للظواهر اللُّغَويّة التي جاءت في الشِّعر والنثر أيضاً، وكتابه"المحتسب" لتفسير وتأويل القراءات القرآنية التي عُدَّت شاذّةً؛ فقد استخدم أقصى ما لدَيه من الجهد والحيويّة الذهنيّة في خلق العِلل لهذه الظواهر اللُّغَويّة لجعلِها ضمنَ طاقة العربية، وقياس كلامهم، واتساعهم في التعبير، وإعطائه الدِّلالة لكل ظاهرة من الظواهر. وكان التعليلُ عند ابن جِنِّي شاملاً للقواعد المطّردة، والأمثلة الشاذّة، ورفض المرويّ من قراءة أبي عَمرو(**يَغْفِرْ لَكُم**)[الأحقاف:٣١، ونوح:٤]*(٣)(ابن مجاهد، ١٩٨٨، ص١٢١)بإدغام الرّاء في اللام قائلاً: "إنَّ الرَّاء لما فيها من التكرير لا يجوز إدغامها فيما يليها من التكرير؛ لا يجوز إدغامها فيما يليها من الحروف؛ لأنَّ إدغامها في غيرها يسلبها ما فيها من الوفر بالتكرير"(ابن جِنِّي، ٢٠٠٤، ج١/ص٢١٨).فقد ردَّ إدغام أبي عَمرو؛ لأنَّهُ مرفوع عنده غير معروف عند أصحابه"وإنَّما هو شيء رواه

القراء"(ابن جِنِّي، ١٩٨٥، ج١/ص١٩٣)، وتعليلُه فتح آخر الفعل المضارع بعد (لم) الجازمة في الشاهد:[الرجز]

في أيِّ يوميَّ مِن الموتِ أفرّ * أيومَ لم يُقدرَ أمْ يومَ قُدِرْ***(٤)(ابن جِنِّي، ١٩٩٠، ج٣/ص٢١٨)، واستغرق حديثُه وتأويله ثماني صفحات من كتابه:"سر صناعة الإعراب"*(٥)(ابن جِنِّي، ١٩٨٥،ج١/ص٧٥-٨٢)، وابن جني،١٩٩٠، ج٣/ص٩٧)؛ ليجعل الموضع موافقاً للضرورة:"فهذا وإن لطف وطالت صنعته أَوْلَى من أن تحمل الكلمة على حذف نون التوكيد لِما فيه من قِلَّة النظير"(ابن جِنِّي، ١٩٨٥، ج١/ص٨٢-٨٣)،فلم يذهب في هذا الموضع إلى ما ذهب إليه غيرُه من حذف نون التوكيد الخفيفة ضرورة، وبقاء ما قبلها مفتوحاً، أو أَنَّهُ لهجة ينصب بها الفعل المضارع بعد (لم)(أبو زيد الأنصاري، ١٩٨١،ص١٦٤، وابن هشام، ١٩٧٩، ص٣٦٥)، إنَّما ذهب مذهباً رآه؛ و هو أَنَّ الأصل سكون الرّاء للجزم، ثم نقلت حركة الهمزة في(أم) إلى الرَّاء، ثم تحركت الألف من(أم) مرة أخرى؛ لسكون الميم بعدها، واختِيرت الفتحة لمناسبة فتحة الراء.

وقد اتخذ اللُّغَويّون من الضرورة في القرن الرابع الهجري اتجاهَين، أحدهما: يقف على رأسه ابن فارس رفضه فكرة الضرورة و سخريته ممَّن يرَوْنَ فيها رأياً أو يؤلِّف فيها فصلاً أو كتاباً قائلاً:"إنَّ ناساً من قدماء الشُّعراء ومَن بعدهم أصابوا في أكثر ما نظموه من شعرهم، وأخطأوا في اليسير من ذلك؛ فجعل ناسٌ من أهل العربية يوجهون لخطأ الشُّعراء وجوهاً، ويتمحّلون لذلك تأويلاتٍ حتى صنفوا فيما ذكرناه أبواباً، وصنفوا في ضرورة الشِّعر كُتباً"(الحندود،٢٠٠١ ،ص٤٠١-٤٤٠)، ثم يذكر أن تكون للشعر لغةٌ خاصة ويساويه بالخُطب، "فإن قالوا: إنَّ الشُّعراء أمراء الكلام، قيل: ولِمَ لا يكون الخُطباء أمراءَ الكلام؟ وهَبْ أنَّنا جعلنا الشُّعراءَ أمراء الكلام لِمَ أجزنا لهؤلاء الأمراء أن يخطئوا، ويقولوا: ما لم يقُلهُ غيرُهم"(ابن فارس، ١٩٧٧، ص١٧-١٨-٢١)، وكل الذي قاله فيما يحتمل الشِّعر أو الضرورة الشِّعرية عَدّهُ جنساً من التكلّف، والتمحّل حتى بلغ به الأمر إلى القول:"وليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه؛ لأَنَّ في ذلك فسادَ اللغة وبُطلانَ حقائقها"(ابن فارس، ١٩٧٧، ص٥٧، والفراوي،١٩٧٨، ص ١٦٣)هذا هو اتجاه المحافظين المتشدِّدين الذين يقفون في وجه كل جديد، ويكبحون الإبداع الفنّي في مجال القول.أمَّا الاتجاهُ الآخر في هذا القرن الرابع الهجري فهو اتجاه ابن جِنِّي اللُّغَويّ الذي استثمر فكرَه الخصبَ في مجال التعليل والتأويل للظواهر اللُّغَويّة في الشِّعر والنثر، كما أُعجِبَ بالمُحدَثين والمولّدين المبدعين من الشِّعراء، وألَّف في أشعارهم، وقد فهم عبارة كتاب سيبويهِ المذكورة "يحاولون به وجهاً" على أَنَّ الظواهرَ اللُّغَويّة التي خالفت القواعد المطَّرِدة العامّة، لا بُدَّ أن يكون وراء ها وجهٌ؛ فالشاعر المبدِع الفصيح لا ينطلق من فراغ إنَّما يعبر عن معنًى في نفسه، والمولّدون من الشِّعراء اتسعوا في إبداع الصور والمعاني الشِّعرية: "فإنَّ المعاني يتناهبها المولّدون، كما يتناهبها المتقدِّمون"(ابن جِنِّي،١٩٩٠، ج١/ص٢٥)؛ فلا بُدَّ للنَّحويّ أو الناقد أن يبحث عن تفسير هذه الظواهر ووجوهها؛ لذا استخدم قانون:"ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"(ابن جِنِّي،١٩٩٠، ج١/ص٣٥٨)أوسع استخداماً، وفتح باب التوليد في الصيغ أو الأساليب والصور للشعراء ما داموا مبدعين وفصحاءَ يوثق بقدراتهم، ومادام كلامهم على قياس كلام العرب، وحاول بكل قُواه الفكرية، وسعة مقدرته اللُّغَويّة أن يوجِد؛ بل يخلق التأويلاتِ والعِللَ لقَبول ذلك... لقَبول المسموع غير الخاضع للقياس أو المقيس الذي لم يسمع، وقد وسع من مجال الحرية للشاعر باستعماله اللهجات المختلفة للصيغة أو باستعمال ما سمّاه اللُّغَويّون المتزمِّتون بالضعيف أو المرذول من اللهجات وعَلَّلَهُ بالسعة في التفسّح(ابن جِنِّي، ١٩٩٠، ج٣/ص٣١٥-٣٢٠، والفراوي، ١٩٧٨، ص٤٠٠-٤٠٤)،ولقد روى مقولة شيخه أبي علي الفارسي في الضرورات:"كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم؛ فكذلك يجوز لنا أن نقيس شِعرنا على شِعرهم؛ فما

أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليه حظرته علينا، وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم فليكن من أحسن ضرورتنا، وما كان من أقبحها عندهم؛ فليكن من أقبحها عندنا، وما بين ذلك بين ذلك"(ابن جِنّي، ١٩٩٠،ج١/ص٣٢٤-٣٢٥)، ثم عقد حواراً حاول أن يدفع احتجاج من احتجّ للقدماء فردّ حُجّةً بحُجّة ليجعل التجربةَ الشّعريةَ عند القدماء في سرعة التعبير أو بطئه مثلَها لدى المُحدَثين، وما يقع فيه الشاعر القديم من مضايق الكلام وضروراته، وتجاوزه للمألوف يقع فيه الشاعر المحدث(ابن جِنّي، ١٩٩٠،ج١/ص٣٢٥)، ثم دعم قولَه بقَبول جُلّة العلماء، -وعلى رأسهم أبو عَمرو ابن العلاء- شِعر الشّعراء المُحدَثين بشّار بن بُرد من بعده، وعدم إنكارهم "على أحد المولّدين ما ورد في شعره من هذه الضرورات"(ابن جِنّي، ١٩٩٠،ج١/ص٣٢٨-٣٢٩)، أمّا ما عِيب على أبي ذُوَاس وغيره في بعض المواضع من شعره؛ فهو كما عِيب على الفرزدق وغيره في بعض المواضع من شعره، تظهر مقاييسه للضرورة في قَبولها، وعدمه بالصور الآتية:

(ا) عدم قَبول اللَّحن من العرب كما لا يقبل من المولّد، وعُني باللحن سوء التركيب في الجملة الشّعرية؛ ممّا يؤدّي إلى الالتباس والتشويش والتعقيد الذي يؤدّي إلى سوء الفهم، واستشهد بالبيت المنسوب إلى الفرزدق: [الطويل]**وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إلاَّ مُمَلَّكاً *** أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ***(٦)(ابن جِنّي،١٩٩٠،ج١/ص٣٣٠)،قال فيه: "فمثل هذا لا نُجيزُه للعربيِّ أصلاً فضلاً عن أن نتخذه للمولّدين رسماً"(ابن جِنّي، ١٩٩٠، ج١/ص٣٢٩-٣٣١)، وذكر في موضع آخر جملة من الشواهد التي اخترق الشّعراء فيها القواعد المألوفة المطَّردة، واعترف بالتعسُّف فيها، وقبح ضرورتها، ولربَّما قدر على الشاعر تلافيها، وجعلها منسجمة، وقواعد العربية في التعبير، ولكن لم يكُنِ ارتكابُ هذه الضرورات دليلاً على ضعف الشاعر في قدرته "ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته؛ بل مثله في ذلك عندي، مثل: مُجرى الجُموحِ بلا لجام، ووارد الحرب الضروس حاسراً من غير احتشام؛ فهو وإن كان ملوماً في عُنفه وتهالكه؛ فإنَّه مشهودٌ له بشجاعته"(ابن جِنّي، ١٩٩٠،ج١/ص٣٩٢-٣٩٣-٣٩٥)؛ فالشاعر-إذن- في هذه الحال يتعمّد -أحياناً- اختراق القاعدة، أو يقتضي المقام التعبيري ذلك لتبيّن قدرة الشاعر وأسلوبه في استعمال اللغة استعمالاً خاصّاً يلفت أنظار نُقّاده.

(٢) كان يرى أَنَّ وزنَ الشّعر وموسيقاه يُلجِئ أحياناً إلى الضرورة؛ فلا مندوحة للشاعر من معالجة ذلك، "اعلم أَنَّ البيت إذا تجاذبه أمران: زَيْغُ الإعراب، وقَبْحَ الزّحاف، فإنَّ الجفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدّى إلى صحة الإعراب"*(٧)(ابن جِنّي، ١٩٩٠،ج١/ص٢٣٤،وعتيق، ١٩٧٦، ص١٧٠-١٧٥)، هذا ما يأخذ به فصحاء الأعراب، ومثّل بقول الشاعر قيس ابن زُهَير: [الوافر]

أَلم يأتِيكَ والأَنباءُ تَنْمِي* بما لاقَتْ لَبونُ بَنِي زِيادِ***(٨)(زهيربن قيس ،١٩٧٢، ص٢٩)، فلو قال الشاعر: (ألم يأتِك) لكان أقوى قياساً، فهذا الزّحاف على قُبحه لا يكسر الوزن الشّعريّ،فيمكن احتماله للاحتفاظ بصحّة الإعراب، أمّا "إن كان ترك زَيْغُ الإعراب يكسر البيت كسراً، لا يزاحفه زحافاً؛ فإنَّهُ لابُدَّ من ضعف زيغ الإعراب، واحتمال ضروراته"(ابن جِنّي،١٩٩٠،ج١/ص٢٣٤).

ومثّل بقول الشاعر أُميّة بن أبي الصلت:[الطويل](ابن أبي الصلت،١٩٩٨،ص ١٥٠)*(٩)

له ما رَأتَ عينُ البصيرِ وفوقَهُ * سَمَاءُ الإلهِ فوقَ سَبْعٍ سَمَائِيا**

"فلهذا لا بُدَّ من التزام ضرورته؛ لأنَّهُ قال: (سمايا) لصار من الضرب الثاني إلى الثالث، وإنَّما مبنيٌّ هذا الشِّعر على الضرب الثاني لا الثالث"، وجعل ذلك ممّا يرتكبه الجفاة من الفصحاء إذا أمِنوا كسر الوزن(ابن جِنّي،١٩٩٠، ج٢/ص٣٣٣-٣٣٤)، ومن هذا حذف حركة الإعراب للضرورة(ابن جِنّي، ١٩٩٠، ج١/ص٣٨٨) في قول امرئ القيس:[السريع]

فاليومَ أَشْرَبْ غيرَ مُستَحقِبٍ * إثماً مِن اللهِ ولا واغلٍ***(١٠)(امرؤ القيس، ١٩٨٤، ص١٢٢-٢٥٨، سيبويه، ١٩٩١،ج٤/ص٢٠٤)،وغيرها من شواهد الشِّعر التي انتقد بها المبرِّد لاعتراضه على روايتها وتغييرها(ابن جِنّي، ١٩٩٠، ج١/ص١٨٩).

(٣) أكثرَ من التعليل والتأويل للظواهر اللُّغَويّة في الشِّعر أو النثر في القراءات القرآنية خاصّة مادام لهذه الظواهر نظائر من كلام العرب في مجال الصوغ الصرفيّ أو الأسلوبي "فإن قال قائل: بأيّ لغة كان هؤلاء يتكلمون؟ لم تجد بُدّاً من أن تقول: بالعربية، وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف"(ابن جِنّي، ١٩٩٠،ج١/ص٣٦٠) ثم ذكر حديث الخليل بن أحمد الفراهيدي حين أنشدَه أحدُهم: ***ترافع العزّ بنا فارفنعا**(ابن جِنّي،١٩٩٠،ج١/ص٣٦١) فلم يرضَه منه، فاحتجَّ المنشد قائلاً: كيف جاز للعجّاج أن يقول:***تقاعس العز بنا فاقعسنا***ولم يجز لي ما قلت؟(ابن جِنّي، ١٩٩٠، ج١/ص٣٦٢) وتناول ابنُجِنّي هذا قائلاً: "فهذا يدلُّ على امتناع القوم من أن يقيسوا على كلامهم ما كان من هذا النَّحو من الأبنية، على أَنَّهُ من كلامهم، ألا ترى قول الخليل و هو سيِّد قومِه، وكاشف قِناعِ القياسِ في علمه، كيف منع من هذا؟"(ابن جِنّي،١٩٩٠،ج١/ص٣٦٢).

(٤) جمع ابنُجِنّي في معالجته الضرورة بين فكرَتَين، إحداهما: فكرة الوجه الذي فهمه من عبارة سيبويه في الكتاب؛ فحاول البحث عن وجه التعبير المخالف والاجتهاد في تأويله وتعليله؛ فالعرب هنا"تلزم الضرورة في الشِّعر في حالة السعة أُنساً بها واعتياداً لها، وإعداداً لذلك عند وقت الحاجة إليها"،*(١١)(ابن جِنّي، ١٩٩٠،ج٣/ص٣٠٣) أمَّا الفكرة الثانية؛ فهي فكرة الوزن التي ذكرتُها قبل قليل، واضطرار الشاعر لقَبول الزَّيغ الإعرابي الذي يكسر الوزن للحفاظ على سلامة الوزن الشِّعري، أمَّا النُّصوص التي أخضعها للدرس في هذا المجال؛ فهي الشِّعر والسجع والأمثال؛ فصفة الضرورة الشِّعرية تكون في هذه الحال على التغليب؛ فالأمثال والسجع تقرب من الشِّعر لما فيها من خصائصَ تعبيريةٍ لُغَويّة مشتركة، وقد قال بذلك المبرِّد الذي رأى أَنَّ الأمثال أقرب في لغتها إلى الشِّعر من الكلام المرسل: "يستجاز فيها ما يستجاز في الشِّعر لكثرة استعمالها"(المبرِّد،١٩٦٢-١٩٦٨،ج٤/ص٢٦١)،وإلى هذا ذهب أيضاً القزاز القيرواني وابن عصفور(القيرواني،١٩٨٣، ص١١١-١١٢، وابن عصفور،١٩٨٠،ص١٣).وكان ابن جِنّي وشيخُه أبوعلي يذهبان هذا المذهب؛ فالأمثال وإن كانت منثورة فهي لديهما تجري في تحمل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك(ابن جِنّي،١٩٦٩،١٩٦٦،ج٢/ص٧٠)،وظهر ذلك في قَبوله ما وافق القياس، وخالف المسموع من الكلام، وعدّهُ ضرورةً لشاعر مولّد أو ساجع(ابن جِنّي، ١٩٩٠،ج١/ص١٢٦-١٢٧). وإنَّ معالجة ابنجِنّي الضرورة أو الرخصة اللُّغَويّة في ضوء الفكرَتين المذكورتَين فكرة الوزن الشِّعري، ثم التأويل والتعليل لإيجاد الوجه فيها لا نعدّهما تناقضاً -كما ذهب بعض الباحثين-، إنَّما هو من قبيل التوسع في استيعاب الظواهر اللُّغَويّة، ثم المقدرة اللُّغَويّة الكبيرة لابنِجِنّي في فهم اللغة، ووجوه التعبير فيها، وإيمانه بتطوّرها باعتبارها ظاهرةً اجتماعيّةً؛ فحاول أن يشير إلى طاقات اللغة العربية من خلال نصوصها وظواهرها المختلفة؛ ومن ذلك مطلُ الحركات إذا احتاج الشاعر إلى إقامة الوزن وإنشاء عنها حرفاً من جنسها، وذلك قول الفرزدق: [البسيط]

تَنْفِي يَدَاها الحَصَى في كُلِّ هَاجِرَةٍ* نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ**(الفرزدق،١٩٣٦،ص٥٧٠، والسامرائي،١٩٦٩، ص١٨٢).

الشاهد: نَفْي الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ: حيث أضاف المصدر -وهو قوله: " نَفي"-إلى مفعوله- وهو قوله: الدَّرَاهِيمِ، ثم أتى بفاعله مرفوعاً، وهو قوله: تَنْقَادُ(ابن عقيل، ١٩٨٠، ج٣/ص١٠٢-١٠٣)؛ ومن ذلك حذف الحروف والحركات تخفيفاً للوزن من ذلك،مثل: حذف الألف في قول رُؤبة بن العجّاج: [مشطور الرجز](رؤبة، ١٩٩٦،ص١٧٨):***وَصَّانِي العَجَّاجُ فِيمَا وَصَّنِي***

الشاهد: وَصَّنِي: أراد أن يقول:"وصَّاني الحجّاج فيما وصَّاني" بالألف في الفعل الثاني كما جاء بها في الفعل الأول، ولم يتأتَّ له؛ فحذف الألف ليستقيم له الوزن والقافية(ابن جِنِّي، ١٩٩٠،ج٢/ص٢٩٥، وابن الأنباري، ١٩٨٧،ج٢/ص٤٤٩).

وقول الشاعر: [الوافر]**ومن يتَّق فإنَّ الله مَعْهُ*** ورِزقُ الله مؤتاب وغادي**(السامرائي، ١٩٦٩،ص١٨٣، وابن جِنِّي، ١٩٩٠، ج١/ص٣٠٧).

الشاهد:ومن يتَّق: حذف الياء(من يتقي) ثم حذف حركة القاف؛ وهي الكسرة لأجل الضرورة الشعرية(أبو حيان، "د.ت"،ج١/ص٢١١).

وذكر السيوطي في المسألة السابعة:[في تقسيم الحُكم النَّحويّ إلى رخصة وغيرها]،والرخصة: ما جاز استعماله لضرورة الشعر، ويتفاوت حسناً وقبحاً، وقد يلحق بالضرورة ما في معناها، وهو الحاجة إلى تحسين النَّثر بالازدواج(السّيوطي، ١٩٧٦، ص٤١).

فالضرورة الحسنة: ما لا يستهجن، ولا تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف، وقصر الجمع الممدود، ومدّ الجمع المقصور، وأسهل الضرورات: تسكين عين"فَعَلَة" في الجمع بالألف والتاء؛ حيث يجب الإتباع كقول الشاعر: [الرجز]: **فتستريح النَّفْسُ من زَفْرَاتها***(١٢)(ابن منظور، ١٩٩٥، ج٤/ص٣٢٥).

الشاهد: **زَفْرَاتها:** الزفير: إدخال النفس، والشهيق: إخراجه، والاسم: الزفرة، والأصل في جمع زفرات- بفتح الزاي والفاء-؛لأنَّهُ اسم وليس بنعت، وربما سكنها الشاعر للضرورة،و"أن المفتوحة الفاء لاتسكن عينه إلا في ضرورة"(ابن منظور، ١٩٩٥، ج٤/ص٣٢٥، وابن مالك، ١٩٨٢، ج٤/ص١٨٠٣).

الضرورة المستقبحة: ما تستوحش منه كالأسماء المعدولة، وما أدّى إلى التباس جمع بجمع كردِّ مطاعم إلى مطاعيم، أو عكسه؛ فإنَّهُ إلى التباس مطعم بمطعام(السيوطي، ١٩٧٦، ص٤١).وأقبح ضرراً الزيادة المؤدّية لما ليس أصلاً في كلامهم، كقولابن هَرْمة: [البسيط](ابن هَرْمة، ١٩٦٩، ص١١٨، والسّيوطي، ١٩٧٩، ج٥/ص٣٣٣).

وَإِنَّني حوثُمايشري الهَوى بَصَري*من حيثما سَلَكوا أدنو فَأَنْظُورُ**

الشاهد: فَأَنْظُور: أشبعت حركة الواو فصارت واواً؛ حيث أصله "أنظر" فزاد الواو، وهذه الزيادة قبيحة؛لأنَّها أدَّت لِما ليس أصلاً في كلام العرب، وإنَّما جاء في الشعر، على الإشباع لإقامة الوزن(السيوطي، ١٩٧٦، ص ٤٢، والسيوطي،١٩٧٩، ج٥/ص٣٣٣، وابن سِيدَه، "د.ت"،ج١/ص١١٤-١١٥).

واختلف الناس في حدِّ الضرورة:يجوز للشاعر أن يرتكب مالايجوز في الاختيار،قال ابن مالك: هو ما ليس للشاعر عنه مندوحة(ابن مالك، ١٩٨٢، ج١/ص١٢٣،والسيوطي، ١٩٧٦، ص ٤٢، والسيوطي،١٩٧٩،ج ٥/ص٣٣٢).؛أي: لم يُمكنه الإتيانُ بعبارة أخرى.

وقال ابن عصفور: "اعلم أنَّ الشعر لمّا كان كلاماً موزوناً يخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن، ويحيله عن طريق الشعر، أجازت العرب (فيه) ما لا يجوز في الكلام، اضطروا إلى ذلك أو لم يضطّروا إليه؛ لأنَّهُ موضع ألفت فيه الضرائر"(ابن عصفور، ١٩٨٠، ج١/ص١٣) ، والشعر نفسُه ضرورة، وإن كان يمكنه الخلاص بعبارة أخرى،قال بعضهم: وهذا الخلاف هو الخلاف الذي يعبّر عنه الأصوليّون بأَنَّ التعليل بالمظنّة هل يجوز؟ أم لابُدَّ من حصول المعنى المناسب حقيقة(السيوطي، ١٩٧٦،ص٤٣).وأيَّد بعضُهم الأولَ بأَنَّهُ ليس في كلام العرب ضرورة إلّا ويمكن تبديل تلك اللفظة، ونظم شيء مكانها(السيوطي، ١٩٧٦،ص٤٣).

قال أبو حيّان في التذييل والتكميل: لا يعني النّحويّون بالضرورة أَنَّهُ لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإلا كان لا توجد ضرورة؛ لأَنَّهُ ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها، ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنَّما يعنون بالضّرورة أَنَّ ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر، المختصة به، ولايقع ذلك في كلامهم النثريّ، وإنَّما يستعملون ذلك في الشعر خاصّةً دون الكلام(أبو حيّان،"د.ت"، ج٢/ص٣٧، والسيوطي، ١٩٧٩،ج٥/ص٣٣٢).

المبحث الثاني: موقف ابن جِنِّي من المعنى

كان النقدُ العربيُّ حتى القرن الرابع الهجري يرى ثنائيّةَ اللفظ والمعنى، والنقّاد واللُّغويّون على خلاف فيها، وابنُجِنِّي من أنصار المعنى "فكأنَّ العربَ إنَّما تُحلِّي ألفاظَها وتدبجُها وتُشِيها وتزخرِفُها؛ عنايةً بالمعاني التي وراءها وتوصُّلاً بها إلى إدراك مطالبها"(ابن جِنِّي، ١٩٩٠،ج١/ص٢٢١)، ويرى "أَنَّ الألفاظ خدَمُ المعاني، والمخدوم –لا شكَّ- أشرفُ من الخادم"(ابن جِنِّي، ١٩٩٠،ج١/ص٢٢١). وإنَّ الاستشهاد بشِعر المُحدَثين مجالُه علم المعاني، كما أَنَّ مجال الألفاظ خاصٌّ بالاستشهاد في شِعر القدماء(ابن جِنِّي، ٢٠٠٤، ج١/ص٣٧٢)، وأبيات المعاني الأبيات الغامضة التي تحتاج إلى شرح وبيان، وعلى الرُّغم من عنايته هذه التي أفصح عنها؛ فقد لوحظ في نقدِه وشرحِه شعرَ المتنبّي مبالغتَه في ذِكر شواهد اللغة ومسائل النَّحو في ثناياه؛ فهو بارع في تحليل الشِّعر نحويّاً، وفي ضرب الأمثال من الشِّعر القديم، لكنَّه يقصر في بيان المعاني؛ بل قد "يستهلك البيت واللفظ والمعنى"(الأصفهاني، ١٩٦٨، ص٣٦) في ما يقرن به من مسألة في النَّحو.

وقال الواحدي فيه:"وأمَّا ابنُجِنِّي فإنَّهُ من الكبار في صنعة الإعراب والتصريف، والمحسنين في كل واحد منهما بالتصنيف، غير أَنَّهُ إذا تكلَّم في المعاني تبلّد حمارُه، ولجّبه عثاره، ولقد استُهدِفَ في كتاب "الفَسْر" غرَضاً للمطاعن، ونُهزْةً للغامز، والطاعن؛ إذ حشاه بالشواهد الكثيرة التي لا حاجة له إليها في ذلك الكتاب، والمسائل الدقيقة المستغنى عنها في صنعة الإعراب"(الواحدي،١٩٩٩،ص٤٢-٤٨)، وعلى الرُّغم من هذا النقد الذي وجَّهَهُ إلى شرح ابن جِنِّي لشعر المتنبّي ومنهجِه فيه ممّن اعتمدوه في مباحثهم وشرُوحهم؛ لأَنَّهُ الأقدم؛ فقد كانت قراءتُه لشِعر المتنبّي وغيره قراءةً واعية، وكثيراً ما كان التأويل فيها يعود إلى منهج ابن جِنِّي القياس الذي يتسع، ويحاول أن يكتشف طاقاتِ اللغة وإمكاناتها التعبيرية، وكان مُدركاً أَنَّ لغةَ الشِّعر لا تخضع لقيود النَّحويّين وأقيسَتِهم؛ لذا أفسح المجال بكثرة التعليل. فلو قارنَّا قراءتَه الشِّعر بقراءة اثنين من كبار اللُّغويّين: أحدهم من القرن الثالث الهجريّ ابن قُتَيْبَة(ت٢٧٦ هـ)، والآخر من القرن الخامس الهجري وهو عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، لوجدنا ابنَجِنِّي يقرب في قراءته وتحليله من الجرجانيّ في تحليل الأبيات المشهورة*[١٣](كُثَيِّرُ عَزّة، ١٩٧١، ص٥٢٥)[الطويل](ابن قتيبة،١٩٦٤، ص١٣):

وَلمـا قَضَينا مِنْ مِنًى كُلَّ حَاجَةٍ * وَمَسَّحَ بِالأَركَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحُ**
وشُدَّتْ على حُدْبِ المَطايا رِحالُنا* ولا يَنْظُرُ الغادِي الذي هو رائِحُ**
أَخَذْنَـا بِأَطْرافِ الأَحَادِيثِ بَيْنَنَا * وَسَالَتْ بِأَعنَاقِ المطِيِّ الأَبَاطِحُ**

فابنُجِنِّي حاول تحليل البيتين: الأول والثالث تحليلاً لُغويّاً بيانيّاً، أشار فيه إلى رمزيّة التعبير والتصوير وإيحائه بالإيماء والتعريض والتلويح؛ قائلاً: "وإذا كان كذلك فمعنى هذَين البيتين أعلى عندهم وأشدّ تقدُّماً في نفوسهم من لفظهما، وإن عَذُبَ موقعه وأنق له مستمعه"(ابن جِنِّي،١٩٩٠،ج١/ص١٩+٢١٩)، أمَّا الجرجاني(الجرجاني، ١٩٨٧،ص٥٩)؛فقد انطلق في تحليلها من الصورة التي قوامها الاستعارة، ثم نظمها، في سلاسة، وهو ما عبّر عنه ابنُجِنِّي بالتصوير وإيحائه، والإيماء، والتعريض، والتلويح، وكلّها

ألوان من المجازات اللُّغَويّة، وكانا في تحليلهما هذه الأبيات كأنَّهما يردَّان على ابن قتيبة قولَه في استحسان ألفاظها دون النظر إلى غير ذلك من أسباب التعبير الفنّي قائلاً:"هذه الألفاظ كما ترى أحسنُ شيء مخارجَ ومطالعَ ومقاطعَ، لكنّك إذا فتشت لم تجد هناك فائدة في المعنى"(ابن قتيبة،١٩٦٤، ص١٣). فابنُجِنّي من جهة فَصله بين الألفاظ والمعاني كان كغيره من اللُّغَويّين؛ لكنَّه من جهة الوعي اللُّغَويّ كان أوسعَ أُفقاً في قراءته الشِّعر؛ خصوصاً في مباحثه التي تخرج إلى مجال التحليل وتأويل النَّص.

ومن عِلَل العرب في كلامها:مراعاة المعنى، وهو على أقسام:

(أ) مضاهاة الجرس للمعنى قال:"فإنَّ كثيراً من هذه اللغة وجدته مضاهياً بأجراس حروفه أصوات الأفعال التي عبر عنها، ومن ذلك قولهم: "الخَضْم لأكل الرَّطْب، والقَضْم لأكل اليابس؛ فاختاروا الخاء لرخاوتها للرّطب، والقاف لصلابتها لليابس(ابن جِنّي، ١٩٩٠،ج ٢/ص١٥٩،والسيوطي، ١٩٧٦، ص٣٧، والسامرائي، ١٩٦٩ ، ص ١٧٤).

وقال في الخصائص: "هذا موضع شريف نبّه عليه الخليل وسيبويه، وتلقته الجماعة بالقَبول، قال الخليل: كأنَّهم توهّموا في صوت الجُنْدُب استطالة؛ فقالوا: صر، وفي صوت البازي تقطيعاً فقالوا: صر صر"(ابن جِنّي، ١٩٩٠، ج٢/ص١٥٥، والسيوطي، ١٩٧٦، ص٣٦).

وقال سيبويه:"ومن المصادر التي جاءت على مثال واحدٍحين تقاربت المعاني قولك:النَّزَوان، والنَّقَران؛ وإنَّما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع...، ومثل: هذا الغَلَيان؛لأنَّهُ زعزعة وتحركٌ، ومثله الغَثيان؛لأنَّهُ تَجيُّشُ نفسِه وتثُّور...؛لأنَّ الغليان أيضاً تقلُّبُ ما في القدر وتصرُّه"(سيبويه، ١٩٩١، ج٤/ص١٤)،وفي المصادر التي جاءت على الفَعَلان أنَّها تأتي للاضطراب والحركة، نحو:النَقَزان والغَلَيان والغَثَيان فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال(السيوطي، ١٩٧٦، ص٣٦)،وقال: فأمَّا مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع، وذلك أنَّهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبّر بها عنها فبعد لونها بها ويحتذونها عليها(ابن جِنّي،١٩٩٠، ج ٢/ج١٧٥). والنَّضْح للماء ونحوه، والنَّضْخ أقوى منه، فجعلوا الحاء لرِقَّتها للماء الخفيف، والخاء لغلظها لما هو أقوى(ابن جِنّي، ١٩٩٠، ج ١٥٨/٢، والسيوطي، ١٩٧٦، ص٣٧)، ومن ذلك قولهم: القدّ طولاً، والقطّ عرضاً؛لأنَّ الطاء أحصر للصوت، وأسرع قطعاً له من الدّال المستطيلة، فجعلوها-الطاء- لقطع العرض لِقُربِه وسرعته، والدّال المستطيلة لما طال من الأثر، وهو قطعه طولاً(ابن جِنّي، ١٩٩٠، ج٢/ص١٥٨،والسيوطي، ١٩٧٦، ص٣٧).

(ب) تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني: قال: "وأكثر كلام العرب عليه(ابن جِنّي،١٩٩٠،ج٢/ص١٤٥)، ومن ذلك تركيب(ح م س) و(ح ب س)، قالوا: حبست الشيء، وحمس الشر إذا اشتدّ. واستعملوا تركيب(ج ب ل)و(ج ب ن)و(ج ب ر)لتقاربها في موضع واحد هو الالتئام والتماسك(ابن جِنّي،١٩٩٠،ج ٢/ج١٤٧، والسامرائي، ١٩٦٩،ص ١٧٥).

(ج) غلبة المعنى للفظ: قال: ويدلّك على تمكّن المعنى في أنفسهم وتقدّمه للفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة وذلك لقوة العناية به... وعلى ذلك تقدّمت حروف المضارعة في أول الفعل؛ إذ كُنَّ دلائلَ على الفاعلين من هم وما هم وكم عدّتهم... وحكموا بضدّ هذا للفظ، ألا ترى إلى ما قاله ابن جِنّي:"ممّا يدلّل على اهتمام العرب بمعانيها، وتقدّمها في أنفسها على ألفاظها، أنَّهم قالوا في: شملت،وصعررت،وبيطرت، وحوقلت، ...إنَّها ملحقة بباب دحرجت، وذلك أنَّهم وجدوها على سَمْتها: عددَ حروفٍ، وموافقةً بالحركة والسكون؛ فكانت هذه صناعةً لفظيّة، ليس فيها أكثرُ من إلحاقهابنائها، واتساع العرب بها في محاوراتها، وطرق كلامها(ابن جِنّي،١٩٩٠،ج١/ص٢٢٢)،وقال:"إنَّ العرب قد

تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تفسد الإعراب لصحة المعنى"(ابن جِنِّي، ١٩٦٦-١٩٦٩، ص٢٦٩-٢٧٠).

(د) الحمل على المعنى: قال:" قد وردَ به القرآن، وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً كتأذيث المذكَّر وتذكير المؤنث، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً وغير ذلك... فمن تذكير المؤنث قول عامر بن جوينالطائي:[المتقارب]**فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدقَهَا*** وَلاأَرضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَها***(١٤)

الشاهد: ولا أرض أبقل: حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، وهذا الفعل هو(أبقل) وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الأرض؛ وهي مؤنثة مجازية للتأنيث(ابن عقيل،١٩٨٠، ج٢/ص٩٢)،وحذف التاء من (أبقلت) لضرورة الشعر، ويسوغه أنَّ الأرض بمعنى المكان(سيبويه، ١٩٩١، ج٢/ص٤٦)، ومنه قول الله –عزَّوجلَّ-:(**فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَـذَا رَبِّي**)[الأنعام:٧٨]؛ أي: هذا الشخص أو هذا المرئي، ونحوه...، وعليه قول الحُطَيئة: [الوافر](الحُطيئة، ١٩٩٣، ص١٦٥، والسامرائي، ١٩٦٩، ص١٧٦).

ثلاثةُ أنْفُسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ* لقد جارَ الزمانُ عَلَى عِيالِي**

الشاهد:"ثلاثةأنفس"؛ذكر الثلاثة مع أَنَّ النفس مؤنثة؛ وذلك لأَنَّهُ حملها على معنى الشخص المذكّر(سيبويه،١٩٩١، ج٣/ص٥٦٥)،وقال لبيد(لبيد، ١٩٩٣، ص٢١٥) [الكامل]

فَمَضى وَقَدَّمَها وكانَتْعادةً* مِنْهُ إذا عَرَّدتْإِقْدامُها**

وقال رويشد الطائي:[البسيط]*(١٥)

يَا أَيُّهَا الرَّاكِبُ المُزْجِي مَطِيّتَه*سَائِلْ بَنِي أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوتُ؟**

الشاهد: **هذه الصّوتُ**:الصوت مذكَّر، فإنَّما أنَّثه؛لأَنَّهُ أراد به الضوضاء والجلبة، على معنى الصيحة أو الاستغاثة، قال ابن سِيدَه: وهذا قبيح من الضرورة(ابن سِيدَه، ١٩٩١، ج٢/ص١٣٠، وابن الأنباري، ١٩٨٧،ج٢/ص٧٧٤)-أعني تأنيث المذكّر-؛لأَنَّهُ خروج عن أصل إلى فرع، وإنَّما المستجاز من ذلك رد التأنيث إلى التذكير؛لأَنَّ التذكيرهو الأصل، بدلالة أَنَّ الشيء المذكَّر، وهو يقع على المذكر والمؤنث؛فعلم بهذا عموم التذكير،وأَنَّهُ هو الأصل الذي لايذكر(ابن الأنباري، ١٩٨٧، ج ٢/ص٧٧٤)، قال ابن جِنِّي: "ذهب إلى تأنيث الاستغاثة، وحكى الأصمعيُّ عن أبي عَمرو أَنَّهُ سمع رجلاً من أهل اليمن يقول: فلان لَغوب جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ فقال: نعم أليس بصحيفة؟ قلت: فما اللّغوب؟ قال: الأحمق"(ابن جِنِّي،١٩٩٠،ج ٢/ص٤١٨، وابن الأنباري، ١٩٨٧، ج ٢/ص٧٧٣).

ومن باب الواحد والجماعة قوله سبحانه:(**وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُ**)[الأنبياء:٨٢]،فحمل على المعنى، وقال: (**بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ**)[البقرة: ١١٢]، فأفرد على لفظ (مَنْ) ثم جمع من بعد"(ابن جِنِّي، الخصائص، ج٢/ص٤١٢).

(هـ) قوة اللفظ لقوة المعنى:ومنه قولهم:خشن واخشوشَن، فمعنى خشن دون معنى اخشوشن لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو.وكذلك قولهم: أعشب المكان فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا: اعشوشب(١١١)(ابن جِنِّي، الخصائص،ج٣/ص٢٦٥)،وذكر منه كسب واكتسب، وقطع وقطّع، وطويل وطُوال؛ فطوال أبلغ من معنى طويل(ابن جِنِّي، الخصائص، ج٣/ص٢٦٥)،ومن أنواع الشذوذ: أن يكون في معنًى لابُدَّ منه: جاء في الخصائص(ابن جِنِّي، ١٩٩٠، ج١/ص١٤٧)،"وذلك أن تقول في علّة قلب الواو والياء ألِفاً: إنَّ الواو والياء متى تحرّكتا، وانفتح ما قبلهما قُلِبتَا ألِفَين، نحو: قام، وباع، وغزا، ورمى...،فإذا أُدخل عليه؛ فقيل له: قد صحتا في غزوا، ورميا، وغَزَوان، وصَمَيان، وصحت الواو خاصّة في نحو:اعتونوا، واهتوشوا،أخذ يتطلب ويتعذر؛ فيقول:إنَّما صحّتا في نحو: رميا، وغزوا؛ مخافة أن تقلبا

أَلِفَين فتحذف إحداهما فيصير اللفظ بهما؛ فيصير اللفظ بهما: غزا، ورمى، فتلتبس التثنية بالواحد...وكذلك يقولون: صحّت الواو في نحو:اعتونوا، واهتوشوا؛لأَنَّهما في معنى ما لابُدَّ من صحته؛ أعني تعاونوا وتهاوشوا. وكذلك يقولون: صحّتا في نحو:عَوِر، وصَيِد؛ لأَنَّها في معناعورَّ، واصيدَّ(ابن جِنِّي، ١٩٩٠،ج١/ص١٤٧)، وقال:"فأمَّا قولهم: ما أشدّ سواده وبياضه وعوره وحَوله فما لابُدَّ منه.(ابن جِنِّي،١٩٩٠،ج١/ص٢٧٠، والسامرائي، ١٩٦٩، ص ١٧٩).

ومن العلل عند العرب:إصلاح اللفظ: ذكر أَنَّ من ذلك قولهم: أمَّا زيد فمنطلق؛ ألّا ترى أَنَّ تحرير هذا القول إذا صرَّحت بلفظ الشرط فيه صِرت إلى أَنَّك كأنك قلت: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزأين مقدّمة عليهما. وأنت في قولك: أمَّا زَيد فمنطلق إنَّما تجد الفاء واسطة بين الجزأين، ولا تقول: أمَّا فزيد منطلق...، وإنَّما فُعل ذلك لإصلاح اللفظ. ووجه إصلاحه أَنَّ هذه الفاء وإن كانت جواباً ولم تكن عاطفة -الصواب ترك الفاء وإلا بقيت إن يوجد-؛ فإنَّها على مذهب لفظ العاطفة وبصورتها، فلو قالوا: أمَّا فزيد منطلق، كما يقولون: مهما يكن من شيء فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية مجرى فاءِ العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم، إنَّما قبلها في اللفظ حرف، هو(أمَّا) فتنكّبوا ذلك ووسّطوها بين الحرفين؛ ليكون قبلها اسم وبعدها آخر، فتأتي على صورة العاطفة(ابن جِنِّي،١٩٩٠،ج ١/ص٣١٣-٣١٤)،وذكرَ من ذلك قولهم: إنَّ زيداً لقائمٌ؛ فهذه لام الابتداء، وموضعها أوّل الجملة وصدرُها لا آخِرها وعَجزُها؛... فلمَّا كرِهُ تلاقي حرفَين لمعنًى واحدٍ -وهو التوكيد- أُخِّرت اللّامُ إلى الخبر؛ فصار: إنَّ زيداً لمنطلق(ابن جِنِّي،١٩٩٠،ج١/ص٣١٥)،"ومن إصلاح اللفظ قولهم: كأنَّ زيداً عَمرٌو، واعلم أَنَّ أصل هذا الكلام: زيد كعَمرٍو، ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه(إنَّ)، فقالوا: إنَّ زيداً كعَمرٍو، ثم إنَّهم بالغوا في توكيد التشبيه فقدّموا حرفه في أوّل الكلام عناية به وإعلاماً أَنَّ عَقْد الكلام عليه؛ فلمَّا تقدّمت الكافُ، وهي جارَّة لم يجز أن تباشر(إنَّ)؛ لأَنَّها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل، فوجب لذلك فتحُها؛ فقالوا: كأنَّ زيداً عَمرو(ابن جِنِّي، ١٩٩٠،ج١/ص٣١٨).

التشابه بين النَّحو والمنطق: قال:"النَّحو منطق عربيّ، والمنطق نحو عقليّ، وجلّ نظر المنطقي في المعاني، وإن كان لا يجوز له الإخلال بالألفاظ التي هي لها كالحلل والمعارض وجلّ نظرالنَّحويّ في الألفاظ، وإن كان لا يسوغ له الإخلال بالمعاني التي هي لها كالحقائق والجواهر... قلت: فهل يعين أحدهما صاحبه؟ قال: نعم، وأيّ معونة إذا اجتمع المنطق: العقلي والحسّي؛ فهو في غاية الكمال. قال:وبالجملة النَّحو يرتب اللفظ ترتيباً يؤدّي إلى الحق المعروف أو إلى العادة الجارية، والمنطق يرتب المعنى ترتيباً يؤدّي إلى الحقّ المعترف به من غير عادة سابقة... والخطأ في النَّحو يسمّى "لحناً"، والخطأ في المنطق يُسمّى "إحالة"؛ فالنَّحو يدخل المنطق ولكن مرتباً له، والمنطق يدخل النَّحو ولكن محقّقاً له... وما يستعار للنّحو من المنطق حتى يتقوم أكثر ممّا يستعار من النَّحو للمنطق حتى يصح ويستحكم(أبو حيان التوحيدي، ١٩٩٢، ص١٦٩،والسامرائي،١٩٦٩،ص١٨٧-١٨٨).

وقسَّم ابنُ الطراوة الألفاظ إلى واجب وممتنع وجائز، قال: **فالواجب**: رجل وقائم، ونحوهما: ممّا يجب أن يكون في الوجود، ولا ينفك الوجود عنه.**والممتنع:** لا قائم ولا رجل؛ إذ يمتنع أن يخلو الوجود من أن يكون لا رجل فيه ولا قائم.**والجائز**: زيد وعَمرو؛لأَنَّهُ جائز أن يكون، وأن لا يكون.

قال: فكلام مركّب من واجبَين لا يجوز، نحو: رجل قائم؛ لأَنَّهُ لا فائدة فيه،وكلام مركّب من ممتنعين أيضاً لا يجوز، نحو: لا رجل لا قائم؛ لأَنَّهُ كذب، ولا فائدة فيه.وكلام مركّب من واجب وجائز صحيح، نحو: زيد قائم.وكلام مركّب من ممتنع وجائز لا يجوز، ولا من واجب وممتنع، نحو: زيد لا قائم، ورجل لا قائم؛ لأَنَّهُ كذب؛ إذ معناه لا قائم في الوجود.وكلام مركّب من جائزَين لا يجوز، نحو: زيد أخوك؛ لأَنَّهُ معلوم، لكن بتأخيره صار واجباً؛ فصحَّ الإخبار به؛ لأَنَّهُ مجهول في حق المخاطب،فالجائز

يصير بتأخيره واجباً، ولو قلت: زيد قائم، صحّ؛ لأَنَّهُ مركّب من جائز وواجب؛ فلو قدّمت، وقلت: قائم زيد، لم يجز؛ لأَنَّ زيداً صار بتأخيره واجباً؛ فصار الكلام مركّباً من واجبَين؛ فصار بمنزلة قائم رجل.

قال أبوحيّان: وهذا مذهب غريب، قال: وما قاله من أَنَّ الجائز يصير بتأخيره واجباً ممنوع؛لأَنَّ معناه مقدماً ومؤخراً واحد(أبو حيان،"د.ت"، ج ٣/ص٣٤٨، والسيوطي،١٩٧٦، ص ٤٦-٤٧) ،وذكَر ابنُجِنّي في "باب في مقاييس العربيّة"، وهي ضربان:أحدهما معنويٌّ، والآخر لفظيٌّ؛ فإنَّ أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنويّ؛ألا ترى أَنَّ الأسباب المانعة من الصرف تسعة: واحد منها لفظيّ؛ وهو شبه الفعل لفظاً، نحو: أحمد...، والثمانية الباقية كلّها معنويّة؛ كالتعريف، والوصف، والعدل، والتأنيث، وغير ذلك(ابن جِنّي، ١٩٩٠، ج١/ص١١٠)، ويرى أَنَّ العوامل اللفظيّة في الحقيقة معنويّة، وهي جميعها ترجع إلى المتكلم أولاً وآخراً؛ فإنَّهُ العامل الحقيقي.

١- العامل اللفظيّ: ومعناه أَنَّ العمل يأتي سبباً عن لفظ يصحبه، كمررتُ بزيد، وليت عَمراً قائم(ابن جِنّي، ١٩٩٠،ج ١/ص١١٠)، وذلك كحروف الجزم والنصب والجر وغير ذلك من العوامل اللفظية، وأهمّها الفعل. ويرى كما يرى عامّة النُّحاة أَنَّ أصل عمل النصب للفعل قال:"إنَّ أصل عمل النصب إنَّما هو الفعل، وغيره من النواصب مشبَّه في ذلك الفعل"(ابن جِنّي،١٩٩٠،ج١/ص١٠٤).

٢-العامل المعنويّ: ومعنى أَنَّ طرفاً من العمل يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به؛ كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم(ابن جِنّي، ١٩٩٠، ج ١/ص١١٠). ويرى أَنَّ" العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أَنَّها معنويّة؛ ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيدٌ جعفراً؛ فإنَّ (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئاً؛ وهل تَحصُل من قولك: (ضرب) إلّا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة(فَعَلَ)؛ فهذا هو الصوت، والصوت ممّا لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل"(ابن جِنّي، ١٩٩٠، ج١/ص١١٠).ويقول:"واعلم أَنَّ القياسَ اللفظيَّ إذا تأمّلته لم تجدْهُ عارياً من اشتمال المعنى عليه(السامرائي، ابن جِنّيالنحوي، ص ١٩٦)، ففي قول المعلوط بن بدل: [الطويل]

ورَجِّ الفَتَى للخير ما إنْ رأيتَه* عَلَى السِّنِّ خيراً لايزالُ يَزيدُ***(١٦)(سيبويه، ١٩٩١، ج٤/ص٢٢٢).ويرى أَنَّ(ما) هنا مصدرية، وهي تشبه لفظاً ما النافية التي تؤكد بـ(إن) وشبه اللفظ بينهما يصير(ما) المصدرية إلى أنَّها كأنَّها(ما) التي بمعناها النفي، ثم يقول:"أفلا ترى أَنَّك لو لم تجذب إحداهما إلى أَنَّها كأنَّها بمعنى الأخرى لم يجز لك إلحاق (إنْ) بها"(ابن جِنّي، ١٩٩٠،ج١/ص١١٢).

ويستنتج من هذا أصلاً؛ فيقول:" فالمعنى –إذن- أشْيَعُ وأسيَرُ حُكماً من اللفظ؛ لأَنَّك في اللفظيّ متصوّر لحال المعنويّ، ولستَ في المعنويِّ بمحتاجٍ إلى تصوّر الحكم اللفظيّ"(ابن جِنّي، ١٩٩٠، ج١/ص١١٠) ، ويرى أَنَّ العوامل المعنويّة ترفع الفعل، والمعنى الذي يرفع الفعل هو وقوعه موقع الاسم، وترفع الاسم في المبتدأ إلّا أَنَّها لا تنصب فعلاً ولا اسماً ولا تنصب الأفعال ولا الأسماء إلا بعامل لفظيّ(ابن جِنّي، ١٩٨٥، ج١/ص٢٧٢)، ويرى أَنَّ المعاني لا تعمل في المفعول به، وإنَّما تعمل في الظروف(ابن جِنّي، ١٩٩٠، ج١/ص١٠٥)، واشترك لفظَين في عمل إنَّما هو(معنًى) لا (لفظاً)، نحو: ما ردّهشام الضرير(ت٢٠٩ هـ)في نصب المفعول بالفعل والفاعل جميعاً، قال:"إنَّ الفعل والفاعل إنّما هو معنًى والمعاني لا تعمل في المفعول به، إنَّما تعمل في الظروف"، ومن العامل المعنوي معنى التشبيه في (كأنَّ)، ويعمل النصب(ابن جِنّي، ١٩٩٠، ج١/ص١٠٤-١٠٥، والسامرائي، ١٩٦٩، ص ١٩٧).

ففي قول أبي الغول الطهوي: [الوافر]

أتنسى -لا هداك الله- ليلى* وعهدُ شبابها الحسنُ الجميلُ**

كأنَّ وقَد أَتى حَوْلٌ جَديدٌ* أثافِيَهاحَمَاماتٌ مُثُولٌ*(١٧)**

الشاهد في البيت الثاني: تقع الجملة الاعتراضية بين الحرف ومدخوله، ويرى أَنَّ قوله:(وقد أتى حول جديد) ذو موضع من الإعراب وموضعه للنصب بما في(كأَنَّ) من معنى التشبيه، قال: ألا ترى أَنَّ معناه: أشبهت وقد أتى حول جديد حمامات مثولاً، أوأشبهها، وقد مضى حول جديد بحمامات مثول؛ أي: أشبهها في هذا الوقت وعلى هذه الحال بكذا(ابن جِنِّي، ١٩٩٠، ج١/ص٣٣٧، والسيوطي،١٩٧٩، ج ٤/ص٥٤).

٣- العوامل اللفظيّة المعنويّة: وذلك مثل رافع الخبر، قال: "فأمَّا خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه؛ لأَنَّ رافعه ليس المبتدأ وحده، إنَّما الرافع له المبتدأ، والابتداء جميعاً؛ فلم يتقدم الخبر عليهما معاً،وإنَّما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ"(ابن جِنِّي،١٩٩٠،ج٢/ص٣٨٦)؛ فالمبتدأ عامل لفظيٌّ، والابتداء عامل معنويّ، وعلى هذا فإنّنا نتمكّن أن نطلق على عامل الرفع في الخبر(لفظيّ معنويّ).ويرى أبو الفتح أَنَّ العامل الحقيقيّ هو المتكلم نفسه؛ أي: هو الذي يرفع وينصب ويجر ويجزم لا الألفاظ المتقدمة أو المتأخرة، قال:"فأمَّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنَّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره...وإنَّما قالوا: لفظيّ ومعنويّ لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ"(ابن جِنِّي، ١٩٩٠،ج٢/ص٣٨٦)،ويعقد ابنُجِنِّي بين معاني الشعر ومعاني الإعراب في باب(غلبة الفروع على الأصول)، فمن ذلك قول ذي الرُّمَّة (ذو الرُّمَّة، ١٩٩٥،ص١٤٦، والسامرائي، ١٩٦٩، ص٢٢٥):[الطويل]

وَرَملٍ كَأَوْرَاكِ العَذَارَى قَطَعْتُهُ* إِذَا أَلْبَسَتْه المُظْلِمَاتُ الحَنَادَسُ**

قال: أفلا ترى ذا الرُّمَّة كيف جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً؟شبَّه كُثْبان الأدقاء لأعجازِ النِّساءِ؛ فجَعَلِ الفرعَ أصلاً، والأصلَ فَرعاً والعُرفُ عكس ذلك(تشبيه مقلوب)(ابن جِنِّي، ١٩٩٠،ج١/ص٣٠١)، ولله البحتري فما أعذب وأظرف وأدمث قوله؛لأَنَّ هذا هو الذي جرت به العادة في التشبيه: [الكامل](ابن جِنِّي، ١٩٩٠، ج١/ص٣٠٣).

أَيْنَ الغَزَالُ المُسْتَعِيرُ مِنَ النَّقَا* كَفَلاً ومِنْ نَوْرِالأَقَاحِي مَبْسِمَا؟**(البحتري، "د.ت"، ص٢٠٢٣، وابن جِنِّي،١٩٩٠،ج١/ص٣٠٣).

وذكر أَنَّ هذا المعنى استعمله النَّحويّون في صناعتهم؛ فشبهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل؛يقول سيبويه:"ويجوز أن تقول: هو الحَسَنُ الوجهِ، على قوله: هو الضَّاربُ الرَّجلِ، فالجرُّ-الوجهِ- في هذا البابمن وجهين: من الباب الذي هو له، وهو الإضافة، ومن إعمال الفعل ثم يُستخَفُّ فيضاف(سيبويه،١٩٩١،ج١/ص٢٠١)؛أي: "تشبيهه بالضارب الرجل الذي إنَّما جاز فيه الجر تشبيهاً له بالحسن الوجه"(ابن جِنِّي، ١٩٩٠، ج١/ص٣٠٤-٣٠٥).

وعقد ابنُجِنِّي باباً في (المستحيل وصحّة قياس الفروع على فساد الأصول)، وذكر أَنَّ الكلام فيه من موضعَين؛ أحدهما: ذكر استقامة المعنى من استحالته، والآخر الاستطالة على اللفظ بتحريفه والتلعّب به ليكون ذلك مدرجة للفكر ومشجعة للنفس(السامرائي،١٩٦٩، ص٢٣٥).

الدِّلالات النحويّة ثلاث: لفظيّة، وصناعيّة، ومعنويّة، وفي الخصائص:"وهي في القوة على هذا الترتيب، قال: وإنَّما كانت الصناعية أقوى من المعنويّة من قبل أَنَّها وإن لم تكن لفظاً؛ فإنَّها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها، ويستقرّ على المثال المعتزم بها، فلما كانت كذلك لحقت بحُكمه، وجرَت مجرى اللفظ المنطوق به، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهرة، وأمَّا المعنى فدلالتُه لاحقة بعلوم الاستدلال، وليست في حيِّز الضرورات؛ مثال ذلك الأفعال، ففي كلِّ واحد منها الدّلالات الثلاث: فإنَّهُ يدلُّ بلفظه على مصدره، وببنائه وصيغته الصناعية على زمانه، وبمعناه على فاعله، فالأولان: مسموعان، والثالث: إنَّما يدرك بالنظر من جهة أن كل فعل لابُدَّ له من فاعل؛ لأَنَّ وجود فعل من غير فاعل محال(ابن جِنِّي، ١٩٩٠،ج٣/ص٩٩، والسيوطي، ١٩٧٦، ص٣٨).

الخاتمة

بعد الانتهاء من دراسة البحث الموسوم بـ: "موقف ابن جِنِّي من الضرورة الشعرية،والمعنىللاستشهاد بشعر المحدثين- دراسة نحويّة "خَلُص الباحثُ إلى النتائج الآتية:

- خضعت الظواهر اللُّغَويّة في الشِّعر إلى سماع النَّحويّين وأقيسَتهم، ولعدم خضوع لغة الشِّعر في كثير من الأحيان لضوابط اللُّغَويّين وأقيسَتهم سمَّوا هذه الظاهرةَ ضرورةً شعرية، واتخذ اللُّغَويّون موقفَين متناقضَين من الضرورة الشِّعرية.
- معالجة الضرورة الشِّعرية من قبيل التوسّع في استيعاب الظواهر اللُّغَويّة، ويجب أن توافق الضرورة الأصل في اللغة العربية.
- قراءة ابن جِنِّي للشعر قراءة لمفردات اللغة، ثم بيان معنى كل بيت وتأويله بإيجاز أو بشيء من الإطناب على وفق الوضع المشروح، وعلاقته الطيبة مع المتنبّي كسرت الحاجز بين اللُّغَويّ والشاعر.
- ابن جِنِّي من أنصار المعنى من قضية ثنائية اللفظ والمعنى، وأُعجب بالمُحدَثين والمولّدين، والاستشهاد بشعر المُحدَثين مجاله المعاني، وشعر القدماء مجاله اللفظ.
- يرى ابن جِنِّي أَنَّالعوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أَنَّها معنويّة.
- المعنى أشيع وأسيَر حُكماً من اللفظ؛ لأَنَّك في اللفظيّ متصوّر لحال المعنويّ، ولستَ في المعنويّ بمحتاج إلى تصور الحكم اللفظيّ.
- ابن جِنِّي دقيق الملاحظة، وممّا يدلُّ على دقّة ملاحظته ما لحظه في (اللفظ والمعنى) في أنَّ اللفظ مشابهٌ بجرسه للمعنى، وأنَّ قوة اللفظ لقوة المعنى.
- كان أبو الفتح يلمحُ الإشاراتِ الخاطفةَ فيأخذها ويتبنّاها ويبني عليها حتى يتملَّكها وتعرف به، فُربَّ عبارة أو إشارة لمحها فعقد عليها باباً أو أكثر وأخرجها إلى الوجود فكرة واضحة محدودة المعالم.
- يرى ابن جِنِّي أَنَّ علوم اللغة مترابطة فيما بينها، وأَنَّهُ يمكن الاستدلال ببعضها على بعض؛ فالعروض واللغة والنَّحو ومعاني الشعر وغيرها مترابطة بينها.
- أقوى الدلالات عند ابن جِنِّي هي اللفظية ثم تليها الصناعية ثم تليها المعنوية.

الهوامش والتعليقات:

*(١) هذه القراءة هي غاية النقد الحديث؛ وهي أهم القراءات، وهي ترجمة لمصطلح تودوروف.

*(٢)لكن فيه أَنَّ أهل البدو من جزيرة العرب يستشهد بكلامهم إلى أواسط القرن الرابع. ولما رجعت- د.عباس حسن- على محاضر جلسات الانعقاد الأول(ص٢٩٤-٣٠٣) وما بعدها وجدت النصوص متمالئة على نهاية القرن الرابع، لا أواسطه.ورأيت حضرات الأعضاء يرددون ذلك في مناسبات كثيرة. وهم على حق والأخذ بهذا الرأي أولى وأنسب".

*(٣) كان يدغم الراء في اللام إذا سكنت.

*(٤)ورد هذا البيت بهذه الصيغة في ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص٣٦٥، و هذا البيت للحارث ابن منذر[الرجز]، ولم أعثر على ديوانه. وخرّج على أَنَّ الأصل يُقدرْن، ثم حذفت نون التوكيد، وبقيت الفتحة دليلاً عليها، وفي هذا شذوذ: توكيد المنفي بلم، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين، ولكن ورد هذا البيت بصيغة أخرى في**ديوان علي ابن أبي طالب**، ص١٥٩،في قصيدة بعنوان: "القدر لا ينجي الحذر"

أَيُّ يَوْمَيَّ مِنَ الموتِ أَفِرْ* يَوْمِ لا يُقْدَرُ أَو يَوْمَ قُدِرْ[الرمل].**

*(٥)قال أبو الفتح: الأصل يُقدرْ بالسكون، ثم لما جاورت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة-وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمحرك مجرى المحرك، والمحرك مجرى الساكن إعطاءً للجار حكم مجاوره-أبدلوا الهمزة المحركة ألفاً، كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتح، يعني ولزم حينئذٍ فتح ما قبلها، إذ لا تقع الألف إلا بعد فتحة.

*(٦) ابن جِنِّي،**الخصائص**،ج١/ص٣٣٠،وابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**،(حاشيةج١/ص٢٣٠-٢٣١)، والسيرافي، **شرح كتاب سيبويه**،ج٢٤٤/١،وعتيق، **علم المعاني**،ص٢٢-٢٣، في هذا البيت شاهد للنحاة، وشاهد لعلماء البلاغة، فأمّا النحاة فيستشهدون به على تقديم الخبر- وهو جملة" ما مثله- على المبتدأ، هو قوله: "أبوه"، والتقدير: وما مثله

في الناس حي يقاربه إلا مُمَلَّكاً أبو أمه أبوه، وأمّا علماء البلاغة فيذكرونه شاهداً على التعقيد اللفظيّ الذي سببه التقديم والتأخير، يعقوب، إميل بديع، **المعجم المفصّل في شواهد النَّحو الشِّعرية**، ،ج١/ص٦٣،و هو أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد،**والبيت للفرزدق بلا نسبة، ولم أقع عليه في ديوانه**.

*(٧)**تعريف الزحاف**:تغيير يحدث في حشو البيت غالباً، وهو خاص بثواني الأسباب،ومن ثَمَّ لا يدخل الأوتاد، ودخوله في بيت من القصيدة لا يستلزم دخوله في بقية أبياتها. **نوع الزحاف: "النقص"**في(يأتيك) و هو اجتماع العصب والكف، و**العصب**:إسكان الخامس المتحرك. وذلك يكون في (مفاعلَتن) بتحريك اللام، فتصير بالعصب (مفاعلْتن)بتسكين اللام،**الكف**: حذف الحرف السابع الساكن، بشرط أن يكون ثاني سبب.

*(٨) البيت في **ديوانزهيربن قيس بن جذيمة العبسي**،ص٢٩،ومن شواهد سيبويه، **الكتاب**،ج٣/ص٣١٦، بدل **(يأتِيْكَ) (يَبْلُغْكَ)**، والشاهد: إسكان الياء في(يأتيك) في حال الجزم حملاً لها على الصحيح؛ و هي لغة لبعض العرب يجرون المعتل مجرى السالم في جميع أحواله، فاستعملها للضرورة.

*(٩)البيت في **ديوان ابن أبي الصلت**، ١٥٠، أراد بسماء الله العرش، وهو مبتدأ خبره الظرف في صدر البيت، والشاهد: "سمائيا"؛ حيث حرك الياء في الجر ضرورة. ويضاف إلى هذا ضرورتان أخريان: جمع سماء على فعائل كشمال و شمائل، والمستعمل فيها سماوات. والأخرى أَنَّهُ لم يغيرها إلى الفتح والقلب، فيقول: سمايا كما يقال: خطايا(سيبويه، **الكتاب**:ج٣/ص٣١٥) فوقه: خبر المبتدأ، وضميره عائد على(ما)، يروى "ست سمائيا" فيكون المراد بسماء الله السابعة، وابن جِنّي،**الخصائص**،ج١/ص٢٣٤.

*(١٠)**امرؤ القيس، ديوانه**،ص١٢٢-٢٥٨،وهو من شواهد سيبويه، **الكتاب**: ج٤/ص٢٠٤، وقد يُسكن بعضهم في الشِّعر ويُشمُّ، وجعلت النقطة علامة الإشمام. **والشاهد:** تسكين الباء من "أشرب" في حال الرفع والوصل. ويروى" فاليوم أسقى"، و"فاليوم أشرب" فعلى الروايتين لا شاهد فيه.

*(١١)ابن جِنّي،**الخصائص**،ج٣/ص٣٠٣، قال:"فإنَّ العرب تفعل ذلك تأنيساً لك بإجازة الوجه الأضعف لتصحّ به طريقك، ويرحب به خناقك إذا لم تجد وجهاً غيره، فتقول: إذا أجازوا هذا ومنه بدّ وعنه مندوحة، فما ظنك بهم إذا لم يجدوا منه بدلاً ولا عنه تعليلاً"أمّا الموضع الأولفقوله: بعد روايته حوار بين المازني والفراء عن سبب ارتكاب الضرورة الشِّعرية.

*(١٢) ابن منظور،مجهول قائله، وفي اللسان مادة (زفر)،ج٤/ص٣٢٥.

*(١٣)كُثَيِّرُ عَزّة،**ديوان كُثَيِّرُ عَزّة**،الأبيات في ديوانه،(ص٥٢٥) منسوبة له، وابن قتيبة،**الشِّعر والشِّعراء**،ص١٣،وابن جِنّي، **الخصائص**،ج١/ص١٩-٢١٩، "البيت الأول والثالث"، والجرجاني،**أسرار البلاغة في علم البيان**،ص١٦-١٧،و**دلائل الإعجاز في علم المعاني**، ص٥٩، ورد البيت الثاني برواية أخرى:

وشُدَّتْ على هُدْبِ المهارَي رِحالُنا * ولم يَنْظُرُ الغادِي الذي هو رائِحُ.**

*(١٤) عامر بن جوين، الطائي شاعر وفارس من أشراف طيء في الجاهلية،ولم أعثر على ديوانه.

*(١٥) رويشد بن كثير الطائي،لم أعثر على ديوانه.

*(١٦)المعلوط بن بدل، لم أعثرعلى ديوانه، من شواهد سيبويه.

*(١٧)لأبي الغول الطهوي،ولم أعثر على ديوانه.

المصادر والمراجع

*** القرآن الكريم.**

أولاً- الكتب:

- ابن أبي الصلت، أُميّة بن عبد الله، (١٩٩٨)، ***ديوانه***، جمعه وحققه وشرحه: د.سميح جميل الجبيلي، الطبعة الأولى، بيروت- لبنان، دار صادر.

- ابن أبي طالب، علي،(٢٠٠٨)، ***ديوانه***، مُحَمَّد عبد الرحيم، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، دار الرتب الجامعية.

- امرؤ القيس، بن حُجْر الكندي،(١٩٨٤)، ***ديوانه***، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الرابعة،مصر- دار المعارف.

- ابن الأنباري، عبد الرحمن بن مُحَمَّد،(١٩٨٧)،***الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين***، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، بيروت- لبنان، دار الفكر.
- ابن الأنباري، عبد الرحمن بن مُحَمَّد،(١٩٥٩)،***نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء***، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مطبعة المعارف، بغداد، مطبعة المعارف.
- الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن مُحَمَّد،(١٩٦٨)،***الواضح في مشكلات شعر المتنبّي***، نشر: مُحَمَّد الطاهر بن عاشور ، تونس، الدار التونسية للنشر.
- البحتري، أبو عبادة الوليد بن عبيد،(د.ت)،***ديوان البحتري***، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، الطبعة الثالثة، مصر، دار المعارف.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر،(١٩٣٠)،***خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب***، القاهرة، المطبعة السلفية.
- الجرجاني، عبد القاهر،(د.ت)،***أسرار البلاغة في علم البيان***، تحقيق: السيد مُحَمَّد رشيد رضا، بيروت، دار المعرفة.
- الجرجاني، عبد القاهر،(١٩٨٧)،***دلائل الإعجاز في علم المعاني***، تحقيق: السيد مُحَمَّد رشيد رضا، بيروت، دار المعرفة.
- ابن جِنِّي، أبو الفتح عثمان،(١٩٧٩)،***تفسير أرجوزة أبي نُوَاس***، تحقيق: مُحَمَّد بهجت الأثري، الطبعة الثانية، ، دمشق-سوريا، مطبوعات مجمع اللغة العربية.
- ابن جِنِّي، أبو الفتح عُثمان،(١٩٩٠)،***الخصائص***، تحقيق: مُحَمَّد علي النجار، الطبعة الرابعة،بغداد، دارالشؤون الثقافية العامة.
- ابن جِنِّي، أبو الفتح عثمان،(١٩٨٥)،***سر صناعة الإعراب***، تحقيق: د.حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق-سوريا.
- ابن جِنِّي، أبو الفتح عثمان،(١٩٧٣)،***الفتح الوهبي على مشكلات المتنبّي***، تحقيق: د.محسن غياض، بغداد، دار الحرّية.
- ابن جِنِّي، أبو الفتح عثمان،(٢٠٠٤)،***الفَسْر شرح ابن جِنِّي الكبير على ديوان المتنبّي***، حقَّقه وقدّم له: د.رضا رجب، الطبعة الأولى، دمشق، دار الينابيع.
- ابن جِنِّي، أبو الفتح عثمان،(١٩٦٦-١٩٦٩)،***المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات***، تحقيق: علي النجدي ناصف، والنجار، شلبي، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- حسن، عباس، (١٩٦٦)،***اللغة والنَّحو بين القديم والحديث***، مصر- دار المعارف.
- الحُطيئة، أبو مُلَيْكة جرول بن أوس،(١٩٩٣)،***ديوانه برواية وشرح ابن السكيت***، دراسة وتبويب: د.مفيد مُحَمَّد قميحة، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت،(١٩٩٣)،***معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب***، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- أبو حيان التوحيدي، مُحَمَّد بن العباس،(١٩٩٢)،***المقابسات***، تحقيق: حسن السندوبي، الطبعة الثانية، الكويت، دار سعاد الصباح.
- أبو حيّان، مُحَمَّد أثير الدين بن يوسف الأندلسي،(د.ت)،***التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل***، تحقيق: حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دمشق، دار القلم.
- ذو الرُّمَّة، غيلان بن عقبة،(١٩٩٥)،***ديوان ذي الرُّمَّة***، قدّم له وشرحه: أحمد حسن بسج، الطبعة الأولى، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية.

- رؤبة، بن عبدالله العجّاج، (١٩٩٦)، ***ديوان رؤبة بن العجّاج***، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم ابن الورد البروسي، ، الكويت، دار الكتب العلمية، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع.
- زهير بن قيس بن جذيمة العبسي،(١٩٧٢)، **ديوانه**، تحقيق: د. عادل جاسم البياتي، العراق،مطبعة الآداب في النجف الأشرف.
- أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس،(١٩٨١)، ***النوادر في اللغة***، تحقيق: د.مُحَمَّد عبد القادر،الإسكندرية، دار الشروق، الإسكندرية.
- السامرائي، فاضل صالح،(١٩٦٩)، ***ابن جِنّي النَّحوي***،بغداد، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع.
- السعدني، مصطفى،(١٩٨٧)، ***المدخل اللُّغَويّ في نقد الشِّعر***، الإسكندرية، منشأة المعارف.
- سيبويه، أبو بِشر عَمرو بن عثمان،(١٩٩١)،***الكتاب***، تحقيق وشرح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، الطبعة الأولى، بيروت، دار الجيل.
- ابن سِيدَه، أبو الحسن علي بن إسماعيل،(د.ت)، ***المخصص***، بيروت، دار الكتب العلمية.
- السيرافي، الحسن بن عبد الله، (٢٠٠٨)، ***شرح كتاب سيبويه***، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية.
- السّيوطي، جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر،(١٩٧٦)، ***الاقتراح في علم أصول النحو***، تحقيق وتعليق: أحمد مُحَمَّد قاسم، الطبعة الأولى، مصر، مطبعة السعادة.
- السّيوطي، جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر،(١٩٩٨)،***المزهر في علوم اللغة وأنواعها***، تحقيق: فؤاد علي منصور، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية.
- السّيوطي، جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر،(١٩٧٩)،***همع الهوامع في شرح جمع الجوامع***، شرح وتحقيق: عبد العال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية.
- عتيق، عبد العزيز،(١٩٧٦)، ***علم العروض والقافية***، الطبعة الثانية، بيروت، دار النهضة العربية.
- عتيق، عبد العزيز،(١٩٧٤)، ***علم المعاني***، بيروت، دار النهضة العربية.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي،(١٩٨٠)، ***ضرائر الشِّعر***، تحقيق: السيد إبراهيم مُحَمَّد، الطبعة الأولى، بيروت، دار الأندلس للطباعة والنشر.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله،(١٩٨٠)، ***شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك***، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، القاهرة، دار التراث.
- ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد،(١٩٨٠)، ***شذرات الذهب***، تحقيق: محمود الأرناؤوط، الطبعة الأولى، دمشق، بيروت، دار ابن كثير.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا،(١٩٧٧)، ***الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها***، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- الفراوي، نعمة،(١٩٧٨)، ***النقد اللُّغَويّ عند العرب***، بغداد، وزارة الثقافة والفنون.
- الفرزدق، همام بن غالب،(١٩٣٦)، ***شرح ديوان الفرزدق***، عنى بجمعه وطبعه والتعليق عليه: عبد الله إسماعيل الصاوي، مصر، المكتبة التجارية الكبرى.
- ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم،(١٩٦٤)،***الشِّعر والشُّعراء***، بيروت، دار الثقافة.
- القرطاجِنِّي، أبو الحسن حازم بن مُحَمَّد،(١٩٦٦)، ***منهاج البلغاء وسراج الأدباء***، تحقيق: مُحَمَّد الحبيب ابن خوخة، الطبعة الأولى ، تونس، الدار التونسية للنشر.
- القيرواني، أبو عبدالله مُحَمَّد بن جعفر القزاز،(١٩٨٣)، ***ما يجوز للشاعر في الضرورة الشِّعرية***، تحقيق: د.رمضان عبد التَّوّاب، وصلاح الدين الهادي، الكويت، دار العروبة.

- كُثَيِّرُ عَزّة، عبدالرحمن بن الأسود بن عامر،(١٩٧١)، ***ديوان كُثَيِّرُ عَزّة***،جمعه و شرحه: د.إحسان عباس، بيروت- لبنان ، نشر وتوزيع دار الثقافة.
- لبيد، بن ربيعة العامري،(١٩٩٣)، ***ديوان لبيد، شرح الطوسي***، تحقيق: حنا نصر الحتى، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتاب العربي.
- ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله مُحَمَّد،(١٩٨٢)، ***شرح الكافية الشافية***، حقّقه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى- السعودية، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى،(١٩٨٨)،***السبعة في القراءات***، تحقيق: د.شوقي ضيف، الطبعة الثالثة، القاهرة، دار المعارف، القاهرة.
- مُحَمَّد، السيد إبراهيم،(١٩٧٩)،***الضرورة الشِّعرية***، بيروت، دار الأندلس.
- مُحَمَّد بن يزيد،(١٩٦٢-١٩٦٨)، ***المقتضَب***، تحقيق: مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- ابن مضاء القرطبي، أحمد بن عبد الرحمن،(١٩٨٦)، ***الرَّد على النُّحاة***، تحقيق: د.شوقي ضيف، الطبعة الثالثة، القاهرة، دار المعارف.
- ابن منظور، مُحَمَّد بن مكرم،(١٩٩٥)، ***لسان العرب***، الطبعة الأولى، بيروت، دار إحياء التراث.
- ابن هَرْمة، إبراهيم بن علي بن سلمة، (١٩٦٩)، ***ديوان إبراهيم بن هَرْمة***، تحقيق مُحَمَّد جبار المعيبد، العراق، مطبعة الآداب في النجف الأشرف.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف الأنصاري،(١٩٧٩)، ***مغني اللبيب عن كتب الأعاريب***، حقَّقه وعلَّق عليه: د.مازن المبارك، ومُحَمَّد علي حمد الله، الطبعة الخامسة، بيروت، دار الفكر.
- الواحدي، علي بن أحمد،(١٩٩٩)، ***شرح الواحدي لديوان المتنبّي***، تحقيق: د.ياسين الأيوبي، ود.قصي الحسين، الطبعة الأولى، بيروت، دار الرائد العربي.
- يعقوب، إميل بديع،(١٩٩٢)،***المعجم المفصّل في شواهد النَّحو الشِّعرية***، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية.

ثانياً- المجلات:

- مجلة مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة،(١٩٣٤) ، الجزء الأول/ ص٢٢٠.
- الحندود، إبراهيم بن صالح،(٢٠٠١)، ***الضرورة الشِّعريّة ومفهومها لدى النَّحويّين دراسة على ألفية ابن مالك، مجلة الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة***، العدد(١١١)، الصفحات ٤٠١-٤٤٠

Sources and references

*** The Holy Quran.**

First - the books:

-Abu Hayyan, Muhammad Atheer Al-Din Bin Yusuf Al-Andalusi, Appendix and Supplementation in the Explanation of Kitab Al-Tashil, investigation : Hassan Hindawi, first edition, Damascus, Al-Qalam house.

-Abu Zaid Al-Ansari, Saeed bin Aws, (1981), Anecdotes in the Language, investigation: Dr. Muhammad Abdel Qader, Alexandria, Al-Shorouk house, Alexandria.

-Al-Baghdadi, Abdul Qadir bin Omar, (1930), kazanaalabab w lob bebablesanalarab , Cairo, the Salafi press.

-Al-Buhturi, Abu Ubadah Al-Waleed bin Obaid, Diwan Al-Buhturi, investigation: Hassan Kamel Al-Sirafi, third edition, Egypt, Al-Maaref house.

-Al-Carthagini, Abul-Hassan Hazem bin Muhammad, (1966), The Platform of the Rhetoric and the Siraj of the Writers, investigation: Muhammad Al-Habib Ibn Khokha, first edition, Tunis, Tunisian Publishing House.

-Al-Farawi, Nima, (1978), Linguistic Criticism of the Arabs, Baghdad, Ministry of Culture and Arts.

-Al-Farazdaq, Hammam bin Ghalib, (1936), explaining the Diwan of Al-Farazdaq, which was compiled, printed and commented on: Abdullah Ismail Al-Sawy, Egypt, the Great Commercial Library.

-Al-Hamawi, Shihab Al-Din Abu Abdullah Yaqout, (1993), The Literary Dictionary, Irshad Al-Arib to Know the Writer, investigation: Ihsan Abbas, first edition, Beirut, Al-Gharb Al-Islami house.

-Al-Hutay'a, Abu MalikahJarwal bin Aws, (1993), collection of novels and explanations by Ibn Al-Skeet, study and tabulation: Dr.Mufid Muhammad Qameiha, first edition, Beirut, Al-Kutub Al-elmia house.

-Al-Isfahani, Abu Al-Qasim Al-Hussein bin Muhammad, (1968), the obvious in the problems of Al-Mutanabbi’s poetry, published: Muhammad Al-Taher bin Ashour, Tunisia, Tunisian Publishing House.

-Al-Jarjani, Abdel-Qaher, (1987), Evidence of Miracles in the Science of Meanings, investegation : Mr. Muhammad Rashid Rida, Beirut, Al-Maarifa house.

-Al-Jarjani, Abdel-Qaher, (D.T), Asrar Al-Balaghah fi alem al-baian, investigation: Mr. Muhammad Rashid Rida, Beirut, Al-Maarifa house.

-Al-Qayrawani, Abu Abdullah Muhammad bin Jaafar Al-Qazzaz, (1983), what is permissible for the poet in poetic necessity, investigation: Dr. Ramadan Abdel-Tawab, and Salah Al-Din Al-Hadi, Kuwait, Al-Uruba house.

-Al-Saadani, Mustafa, (1987), the linguistic introduction to poetry criticism, Alexandria, Mansha'at Al-Maaref.

-Al-Samarrai, Fadel Saleh, (1969), Ibn Jinni Al-Nahawi, Baghdad, Al-Nazir house for printing, publishing and distribution.

-Al-Sirafi, Al-Hasan bin Abdullah, (2008), explaining Sibawayh's book, investigation: Ahmed Hassan Mahdali, and Ali Sayed Ali, first edition, Beirut, Al-Kutub Al-ilmia house.

-Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman bin Abi Bakr, (1976), the suggestion in the science of the origins of grammar, investigation and commentary: Ahmed Muhammad Qasim, first edition, Egypt, Al-Sa`dah press.

-Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman Ibn Abi Bakr, (1979), Hamaaalhawamaa fi sharehjameaaaljawamaa, explanation and investigation: Abd al-Aal Salem Makram, Kuwait, House of Scientific Research.

-Al-Suyuti, Jalal Al-Din Abdul Rahman bin Abi Bakr, (1998), Al-Mizhar in Language Sciences and it's sorts, investigation: Fouad Ali Mansour, first edition, Beirut, Al-Kutub Al-ilmiyya house.

-Al-Wahidi, Ali bin Ahmed, (1999), Al-Wahidi's explanation of Al-Mutanabbi'sDiwan, investigation: Dr. Yassin Al-Ayoubi, and Dr.Qusai Al-Hussein, first edition, Beirut, Al-Ra'id Al-Arabi house.

-Ateeq, Abdel Aziz, (1974), The Science of Meanings, Beirut, Al-Nahda Al-Arabiya house.

-Ateeq, Abdel Aziz, (1976), The Science of Prosody and Rhyme, second edition, Beirut, Al-Nahda Al-Arabiya house.

-Du Rama, Ghaylan Ibn Uqba, (1995), Diwan of Du Rama, presented and explained by: Ahmed Hassan Bassaj, first edition, Beirut - Lebanon, al-Kutub al-ilmiyya house.

-Hassan, Abbas, (1966), Language and Grammar between Ancient and Modern, Egypt - Al Maaref house.

-Ibn Abi Salt, Umayyah bin Abdullah, (1998), Diwanh, edited and explained by: Dr.Samih Jamil Jubaili, first edition, Beirut - Lebanon, Sader house.

-Ibn Abi Talib, Ali, (2008), Diwanh, Muhammad Abd al-Rahim, first edition, Beirut - Lebanon, al-Rawb University house.

-Ibn al-Anbari, Abd al-Rahman bin Muhammad, (1959), Nuzhat al-Albaa fi Tabaqat al-adabaa, investigation: Ibrahim al-Samarrai, Al-Maaref Press, Baghdad, Al-Maaref press.

-Ibn al-Anbari, Abd al-Rahman ibn Muhammad, (1987), fairness in matters of dispute between the grammarians: the Basri and the Kufic, investigation: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Beirut - Lebanon, al-Fikr house.

-Ibn al-Imad al-Hanbali, Abd al-Hayy Ibn Ahmad, (1980), nuggets of gold, investigation: Mahmoud Arnaout, first edition, Damascus, Beirut, Ibn Katheer house.

-Ibn Aqil, Bahaa El-Din Abdullah, (1980), Ibn Aqeel's explanation of Alfiya Ibn Malik, investigation: Muhammad Mohi El-Din Abdel Hamid, twentieth edition, Cairo, Al-Turath house.

-Ibn Asfour, Ali bin Moamen Al-Ishbili, (1980), Draa'ir al-Sha'ar, investigation: Mr. Ibrahim Muhammad, first edition, Beirut, Al-Andalus house for printing and publishing.

-Ibn Faris, Abu Al-Hussein Ahmed Bin Faris Bin Zakaria, (1977), Al-Sahbi fi FiqhalogawaSunan Al-Arab fi kalamha , investigation: Al-Sayyid Ahmed Saqr, Cairo, Issa Al-Babi Al-Halabi Press.

-Ibn Hisham, Abdullah bin Youssef Al-Ansari, (1979), Mughni Al-Labib on the books of Al-Arabiya, investigated and commented on by: Dr.Mazen Al-Mubarak, and Muhammad Ali Hamdallah, fifth edition, Beirut, Al-Fikr house.

-Ibn Hurmah, Ibrahim bin Ali bin Salama, (1969), Diwan Ibrahim bin Harmah, investigated by Muhammad Jabbar Al-Maibed, Iraq, Al-Adab Press in Najaf.

-Ibn Jinni, Abu al-Fath Othman (1979), TafsirArjoza Abi Nawas, investigation: Muhammad Bahjat al-Athari, second edition, Damascus-Syria, Publications of the Arabic Language Academy.

-Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman, (1966-1969), Al-Muhtasib fi TabiyinWajohshawad Al-Qira'at, Investigation: Ali Al-NajdiNasif, Al-Najjar, Shalaby, Cairo, Supreme Council for Islamic Affairs.

-Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman, (1973), Al-Fath Al-Wahbi on the problems of Al-Mutanabbi, investigation: Dr. Mohsen Ghayyad, Baghdad, Al-Hurriya house.

-Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman, (1985), The Secret of the Syntax, Investigation: Dr. Hassan Hindawi, first edition, Al-Qalam house, Damascus - Syria.

-Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman, (1990), the characteristics, investigation: Muhammad Ali Al-Najjar, fourth edition, Baghdad, House of General Cultural Affairs.

-Ibn Jinni, Abu al-Fath Othman, (2004), the interpretation of the great explanation of Ibn Jinni on the Diwan of Al-Mutanabi, edited and presented by: Dr. Reda Rajab, first edition, Damascus, Al-Yanabi house.

-Ibn Mada' al-Qurtubi, Ahmed bin Abd al-Rahman, (1986), the response to the grammarians, investigation: Dr.ShawqiDhaif, third edition, Cairo, al-Ma'arif house.

-Ibn Malik, Jamal Al-Din Abu Abdullah Muhammad, (1982), Explanation of the Healing Sufficient, investigated and Presented by: Abdul Moneim Ahmed Haridi, First Edition, Umm Al-Qura University - Saudi Arabia, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage.

-Ibn Manzoor, Muhammad bin Makram, (1995), Lisan Al Arab, first edition, Beirut, Heritage Revival House.

-Ibn Mujahid, Abu Bakr Ahmed bin Musa, (1988), The Seven in the Readings, investigation: Dr.ShawqiDhaif, third edition, Cairo, Al Maaref house, Cairo.

-Ibn Qutaiba, Abdullah bin Muslim, (1964), Poetry and Poets, Beirut, House of Culture.

-Ibn Sayyida, Abu Al-Hasan Ali Bin Ismail, Al-Makhass, Beirut, Al-Kutub Al-ilmia house.

-Imru' al-Qays, Ibn Hajar al-Kindi, (1984), Diwanh, investigation: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, fourth edition, Egypt - al-Maaref house.

-KuttheerIzza, Abdul Rahman bin Al-Aswad bin Amer, (1971), the Diwan of KathirIzza, compiled and explained by: Dr.Ihsan Abbas, Beirut - Lebanon, published and distributed by the House of Culture.

-Labid, Bin Rabia Al-Amiri, (1993), DiwanLabid, Sharh Al-Tusi, investigation: Hanna Nasr Al-Hitti, first edition, Beirut, Al-Kitab Al-Arabi house.

-Muhammad ibn Yazid, (1962-1968), the summary, investigation: Muhammad Abd al-Khaliq Udayma, Cairo, the Supreme Council for Islamic Affairs.

-Muhammad, Al-Sayyid Ibrahim, (1979), the poetic necessity, Beirut, Al-Andalus house.

-Ruba, bin Abdullah Al-Ajjaj, (1996), DiwanRuba bin Al-Ajaj, took care of its correction and arrangement: William Ibn Al-Ward Al-Prussian, Kuwait, Al-Kutub Al-ilmia house, Ibn Qutaiba house for printing, publishing and distribution.

-Sibawayh, Abu Bishr Amr bin Othman, (1991), the book, investigated and explained by: Abd al-Salam Muhammad Harun, first edition, Beirut, al-Jeel house.

-Yacoub, Emile Badi', (1992), The Detailed Dictionary of Evidence for Poetic Grammar, first edition, Beirut, al-Kutub al-iImiyya house.

-Zuhair bin Qais bin Judima Al-Absi, (1972), Diwanh, investigation: Dr. Adel Jassim Al-Bayati, Iraq, Al-Adab press in Najaf.

Second - magazines:

- Al-Handoud, Ibrahim bin Saleh, (2001), poetic necessity and its concept among grammarians, a study on the Alfiya of Ibn Malik, Journal of the Islamic University - Madinah, number (111) p400-441

- Journal of the Royal Academy of the Arabic Language in Cairo, (1934), Part One / p. 220.

Ibn Jinni's position on poetic necessity, and the meaning to infer the poetry of the modernist - a grammatical study

Ibraheem Ahmed Sallam Alsheikhed
Arabic Department
Faculty of Arts and Humanities, Al-aqsa University
Gaza-Palestine.
alsheikhed@hotmail.com

Abstract

This research entitled "Ibn Jinni's position on poetic necessity, and the meaning to infer the poetry of the modernist - a grammatical study" characterized by study and analysis, deals with in an analytical descriptive method based on knowing what is related to the personal life of one of the brightest and most powerful scientific figures in the history of linguistic sciences among the Arabs in the fourth century AH. Ibn Jinni, the owner of the school of expansion of language by analogy, is one of the supporters of the issue of meaning to cite the poetry of the modernists as long as it agrees with the original in the Arabic language; Its field is the science of meanings, and the words are specific to citing the poetry of the ancients. When reading a poetic text, he relies on interpretation; Because poetry is a source of language and grammar. Since the language of poetry is often not subject to linguists' controls and measures, they called the linguistic phenomena of measures and controls as necessities if they were in the poetry of the ancients, and errors and weaknesses if they were in the poetry of the modernists. For this reason, the researcher will study in his research Ibn Jinni's position on poetic necessity and meaning.

Keywords: Ibn Jinni – meaning – poetic necessity – modernist.